المحكمة الجنائية الدولية
جمعية دول الأطراف

رسالة إخبارية
آيار/ مايو ٢٠١٠
نشرة خاصة جمعية الدول الأطراف رقم ٤
ICC-ASP-NL-04/10-Ar

الطريق الي كمبالا

الدورة الثامنة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف

الدورة الثامنة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية «الجمعية» عقدت في الفترة من ٢٢ حتى ٢٥ مارس عام ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وألقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة آشا روز ميجيرو ملاحظات افتتاحية أمام الجمعية حيث أكدت مجدداً على أهمية انعقاد المؤتمر الاستعراضي وقالت : «إن المحكمة الجنائية الدولية هي محور نظامنا للعدالة الجنائية الدولية. وبالتالي ليس فقط أساس المحكمة الجنائية الدولية هو الذي سيتم مراجعته بل مستقبل العدالة الجنائية الدولية.»

وفي الدورة الثامنة المستأنفة، واصلت الجمعية المناقشات بشأن جريمة العدوان، ولا سيما من خلال معالجة مسألتين : أولاً، ما إذا كان على الدولة المعتدية المزعومة أن تقبل اختصاص المحكمة في النظر في الجريمة، وثانياً ما إذا كان يجب على مجلس الأمن في الأمم المتحدة تحديد وجود عمل من أعمال العدوان أولاً و قبل أن تمارس المحكمة الجنائية ولايتها القضائية والقنوات القضائية المحتملة التي يمكن تطبيقها في ظل غياب مثل هذا القرار من قبل المجلس، وذلك قبل متابعة المحكمة لهذه المسألة.

المؤتمر الاستعراضي

كمبالا ، يوغندا
٣١ آيار/مايو وحتي ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٠

اعتمدت الجمعية العامة قراراً بشأن المؤتمر الاستعراضي، والذي سيعقد في كمبالا في الفترة من ٣١ مايو – ١١ يونيو ٢٠١٠.

كما اعتمدت الجمعية قراراً ينص على تمديد الموعد النهائي الى الدول المهتمة بتقديم دفعة واحدة لأماكن العمل الدائمة للمحكمة.

كما سيتم إعداد إعلان وزاري رفيع المستوى من قبل مكتب الجمعية، وكذلك التحضير للدول الأطراف والمراقبين من أجل تقديم تعهدات بشأن مجموعة واسعة من المسائل التي تشمل، في جملة أمور، تعهدات على التصديق على نظام روما الأساسي أو الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، واعتماد تشريعات التنفيذ، وتوفير التعاون للمحكمة عن طريق تنفيذ أحكام الاتفاقات والمساعدة في حماية الشهود والمساهمات في الصندوق الاستئماني للضحايا، إلى آخره.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع قرارين للنظر فيهما من جانب المؤتمر، واحد بخصوص أثر نظام روما الأساسي على الضحايا و المجتمعات المحلية المتضررة، و الآخر بخصوص التكامل.

وفي ضوء إيداع دولة بنغلاديش لوثيقة التصديق على نظام روما الأساسي في يوم ٢٣ مارس سيبلغ العدد الكلي للدول الأطراف في ١ يونيو ٢٠١٠، ١١١ دولة، و تعتبر بنغلاديش أول دولة جنوب آسيوية تصبح طرفاً في النظام الأساسي.

جريمة العدوان

صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) يرأس المشاورات بشأن جريمة العدوان

خطة العمل: الردود

عدد الدول الأطراف التي أرسلت رداً

على طلب الأمانة (أمانة جمعية الدول الأطراف) بإرسال معلومات عن الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠	٥١
مباشرة على طلب أمانة جمعية الدول الأطراف بإرسال معلومات ٢٠٠٩	٢٨
على استبيان أمانة جمعية الدول الأطراف عن الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠	٣٤*

عدد الدول التي قدمت معلومات عن

تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني	٣٠
النص الكامل أو الجزئي للائحة التنفيذية لنظام روما الأساسي	٥
خطط تعزيز العالمية والمساعدة التقنية/المالية	٢٤

عدد الدول التي قدمت معلومات عن

التنفيذ المعلق لنظام روما الأساسي على الصعيد الوطني	١٥
التصديق على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها	١٠
الاتفاقات الثنائية مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام	٦
الاتفاقات الثنائية مع المحكمة بشأن إعادة توطين الشهود	٥

*(أستراليا وأستونيا وألبانيا وأيرلندا وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبلجيكا وبلغاريا والبرتغال وبولندا والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك وسلوفينيا والسويد وصربيا وفرنسا وفنلندا وكرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا وليختنشتاين والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليابان).

الدول التي قدمت تعهدات حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

الأرجنتين	فنلندا	هولندا
بلغاريا	فرنسا	النرويج
بوركينا فاسو	جورجيا	بولندا
شيلي	المانيا	تنزانيا
كوستاريكا	ايطاليا	أوغندا
كرواتيا	المكسيك	

الدورة الثامنة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف: أرقام

عدد الوثائق الرسمية	١٢
عدد الصفحات باللغات العربية/الإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية	١١٣
عدد الصفحات باللغتين الصينية/الروسية	٣٣
عدد اللقاءات الجانبية	١٠
المشاركة	
الدول الأطراف	١٠٠
الدول المراقبة	٣٠
الدول المدعوة	٠
مجموع الدول المشاركة	١٣٠
المنظمات الدولية	٥

وزير خارجية بنغلاديش، السيد محمد ميجارول قويس، يلقي خطاباً في الدورة الثامنة المستأنفة للجمعية. وبإيداع بنغلاديش لصك التصديق في ٢٣ آذار/مارس، سيبلغ إجمالي عدد الدول الأطراف ١١١ دولة في ١ حزيران/يونيو.

الدول الأطراف في نظام روما الأساسي البالغ عددها ١١١ دولة

مناسبات جانبية في إطار الدورة الثامنة المستأنفة

خطة العمل

نظمت البعثة الدائمة لسلوفاكيا والأمانة العامة للجمعية « فريق الخبراء المعني بتحديد العقبات الرئيسية أمام التصديق والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية». فريق خبراء مؤلف من : السيد دافيد دونات كاتن، البرلمانيون من أجل عمل عالمي؛ والسيدة كونسبسيون إسكوبار هرناندز، المستشارة القانونية لدى وزارة الخارجية والتعاون لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والسيد أكبر خان، مدير إدارة الشؤون القانونية والدستورية، الأمانة العامة للكومنولث؛ والسيدةلويزا ماسيا، من إئتلاف من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ والسيد زينون موكونغو نغاي، المستشار القانوني بالبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة؛ والسيد روبرت يونغ، المستشار القانوني لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتم الإشارة إلى أن المسائل الدستورية والتقنية والسياسية، فضلاً عن نهج التنفيذ الانتقائية تشكل عقبات أمام عمليات التنفيذ الوطنية. وفي هذا الصدد، لُوحظ أن المشاورات بين الدول وتبادل أفضل الممارسات وإذكاء الوعي والتوعية هي من الوسائل لمواجهة هذه العقبات.

خطة العمل – دول المحيط الهادئ

عقدت البعثات الدائمة لأستراليا ونيوزيلندا وسلوفاكيا « غذاء عمل مع دول المحيط الهادئ بشأن التصديق والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي». وكان يتكون الفريق من السيد أكبر خان من الأمانة العامة للكومنولث والسيدة آن ماري لاروزا المستشار القانوني لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقاضي السيد سانغ-هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية والسيد ستيفن تشوبيا عضو في البرلمان الأوغندي.

وأشار القاضي السيد سونغ إلى أن جميع دول المحيط الهادئ هي دول مرشحة للانضمام لنظام روما الأساسي وأنه يشجع قرارات الانضمام حيث أن زيادة عدد الدول الموقعة سيكون مؤشراً على اتساع نطاق سيادة القانون عبر أنحاء العالم.

خطة العمل

فريق الخبراء المنظم من طرف البعثة الدائمة لسلوفاكيا وجامعة نيويورك بشأن « الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية». إلى اليسار:السيد جون واشبرن، الإئتلاف من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والسيد ستيفن ج. راب، السفير الأمريكي المتجول المعني بقضايا جرائم الحرب والسيدة جنيفر تراهان، الأستاذة المساعدة للشؤون العالمية بنيويورك والسيد كريستيان ويناويسر رئيس الجمعية والسيد ويليام باس من الائتلاف من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وأشار السيد راب إلى أن مؤسسة مثل المحكمة الجنائية الدولية تقوم بدور حاسم من أجل مساءلة الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة وأن إدارة ألرئيس أوباما ترغب في اللقاء بالمدعي العام والمسؤولين الآخرين في المحكمة الجنائية الدولية من أجل مواصلة البحث في السبل التي تمكن الولايات المتحدة من دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية التي بدأت بالفعل. وأكد السيد راب بشكل بارز على أن الولايات المتحدة تعمل بنشاط في مجال بناء القدرات وبرامج المساعدة في مجال سيادة القانون في جميع أنحاء العالم ، وأنه يوجد اهتمام قوي من أجل ضمان أن هذه الجهود تكمل الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف والمحكمة الجنائية الدولية نفسها.

المؤتمر الاستعراضي

واستضافت البعثة الدائمة لألمانيا فريق خبراء بشأن المؤتمر الاستعراضي. إلى اليسار: السيد ريشارد ديكر من منظمة رصد حقوق الإنسان والسيد ستيفن ج. راب، السفير الامريكي المتجول المعني بقضايا جرائم الحرب والسيد كريستيان ويناويسر، رئيس الجمعية والسيدة سوزان وسوم راينر، نائب المستشار القانوني لوزارة الخارجية الالمانية والسيد زكاري د. موبري- مويتا، نائب رئيس الجمعية.

© البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

القضايا التي سينظر فيها في مؤتمر المراجعة

سيعقد المؤتمر الاستعراضي في كمبالا، بأوغندا، من ٣١ أيار/مايو الى ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٠، لمدة عشرة أيام. ووافقت الجمعية العامة على النظر في البنود التالية في المؤتمر:

أ) إدخال تعديلات على نظام روما الأساسي

- إمكانية حذف المادة ١٢٤ من النظام الأساسي ، والتي تسمح لدولة طرف جديدة اختيار استبعاد اختصاص المحكمة للنظر بجرائم حرب يزعم أنها ارتكبت من جانب مواطنيها أو على أراضيها و لمدة سبع سنوات .
- تعريف جريمة العدوان ، والشروط اللازمة لممارسة المحكمة اختصاصها ، وكذلك مشروع العناصر الداخلة في الجريمة ؛
- إدراج استخدام أسلحة سامة معينة والرصاص المطاطي في تعريف جرائم الحرب في المادة ٨ من النظام الأساسي، فضلاً عن صوغ مشروع العناصر الداخلة في الجرائم.

ب) تقييم العدالة الجنائية الدولية مع التركيز على أربعة مواضيع:

- الآثار المترتبة من نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة
- السلام والعدالة.
- التكامل
- التعاون

ج) مشروع قرار بشأن تعزيز تنفيذ الأحكام.

تقييم للعدالة الجنائية الدولية

جميع الوثائق ذات الصلة موجودة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي :
http: www.icc-cpi.int/menus/ASP/ReviewConference/Stocktaking/

تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة

الوثيقة ICC-ASP/8/Res.9، المرفق الأول

المنسقتان:

السيدة ميا أرو سانشيز (فنلندا)

والسيدة إلينا بوماند (شيلي)

تقرر أن المناقشات التي ستدور حول تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة يجب ان تتم في شكل لجنة ليعقبها اجتماع مائدة مستديرة.

ولا يجب أن تتناول المناقشات فقط توقعات الضحايا في ما يتعلق بالمحكمة ونظام العدالة الدولية وتجارب وتصورات عمل المحكمة فيما بينهم، ولكن أيضاً تحديد المجالات من خلال الحوار التي كان لها الأثر الإيجابي لنظام روما الأساسي والطريقة التي عاشوا بها هذه التجربة و كيفية تعزيزها.

ومن المتوقع أن النتائج ستكون كالتالي:

أ) إعلان رفيع المستوى وربما كجزء من إعلان موسع بشأن المؤتمر الاستعراضي؛

ب) مشروع قرار بشأن الآثار المترتبة على نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة؛

ج) التبرعات وتنفيذ التدابير والتشريعات الوطنية ذات الصلة للضحايا والشهود ؛

د) زيادة الدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا؛ و

ه) التقرير النهائي مع مجموعة من الاستنتاجات و المساهمات و الوثائق ذات الصلة.

السلام والعدالة

الوثيقة ICC-ASP/8/Res.9، المرفق الثاني

المنسقون:

السيد زينون موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

والسيد إمانويل بيشيه (سويسرا)

والسيدة فرناندا مليكاي (الأرجنتين)

المناقشات في هذا الموضوع خلال المؤتمر الاستعراضي سوف تجرى في شكل نقاش بين مجموعة من الخبراء.

وسيتم تقسيم النقاش الى أربعة مواضيع فرعية ، و قد وجهت الدعوة إلى مختلف الخبراء لكتابة ورقة خلفية محددة كما يلي:

أ) أهمية العدل في تأمين السلام: الدور الذي يمكن أنت تقوم به آليات العدالة الدولية في تسهيل عمليات السلام و الفترة الانتقالية.

ب) إدارة تحديات دمج جهود العدالة وعمليات السلام : الطرق التي يمكن الحصول من خلالها على التكامل بين المساءلة وجهود السلام والتحديات التي قد تشمل ذلك.

ج) عمليات الحقيقة والمصالحة المكملة للعدالة الجنائية: الدور الذي يمكن أن يؤديه قول الحقيقة والمصالحة بحيث يعمل على استكمال الآليات الرسمية للعدالة الجنائية والمساعدة على تأمين السلام.

د) حماية مصالح الضحايا : التحديات التي ينطوي عليها حماية مصالح الضحايا في أي حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع.

واتفق على أن نتائج النقاش ستتخذ شكل موجز سيقدمه رئيس جلسة النقاش. ومن المتوقع نشر ورقات المعلومات الأساسية التي أعدها الخبراء وتقديم العروض من المتحدثين الرئيسيين وأعضاء الفريق أيضاً.

يتعين النظر في التعديلات التي أدخلت على المادة ٨ من نظام روما الأساسي خلال المؤتمر الاستعراضي.

يضاف ما يلي الى المادة ٨ ، الفقرة ٢ (إي) :)

١٣) توظيف السم أو الأسلحة المسممة.
١٤) استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة .
١٥) استخدام الرصاصات التي تتمدد أو تنتشر بسهولة في الجسم البشري، مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التي لا تغطي بالكامل الأساس أو مثقوبة مع شقوق.

مشروع قرار بشأن تعزيز تنفيذ الاحكام

إن المؤتمر الاستعراضي

١. إذ يهيب بالدول أن تبين للمحكمة استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم وفقا للنظام الأساسي

٢. إذ يؤكد أن عقوبة السجن يمكن أن تقضى في مرافق السجن المتاحة في الدولة المعينة عن طريق منظمة دولية أو إقليمية أو عن طريق آلية أو وكالة.

٣. وإذ تحث الدول الأطراف والدول التي أبدت استعدادها لقبول الأشخاص المحكوم عليهم مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة لتعزيز التعاون الدولي بنشاط على جميع المستويات ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤. يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن يلفت انتباه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هذا القرار، وذلك بهدف تشجيع مراعاة الأهداف المذكورة أعلاه، حسب الاقتضاء، وبرامج المساعدة ذات الصلة للبنك الدولي والبنوك الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الوطنية.

التكامل

الوثيقة ICC-ASP/8/Res.9، المرفق السادس

المنسقان:
الدانمرك وجنوب أفريقيا
السفيرة كريستن بيرينغ (الدانمرك)

حلقة نقاش بعنوان « تقييم مبدأ التكامل: سد فجوة الإفلات من العقاب»، المزمع عقدها، في جملة أمور، ما يلي:

أ- درس تفاصيل مبدأ التكامل

ب- النظر في التطبيق العملي للتكامل ونظام روما الأساسي؛

ج- تحديد معنى و إنشاء ضرورة «التكامل الإيجابي»؛ و

د- استكشاف التنفيذ العملي للتكامل الإيجابي وتمكين السلطات القضائية الوطنية.

وقد أحيل مشروع قرار بشأن هذا الموضوع إلى المؤتمر الاستعراضي.

التعاون

الوثيقة ICC-ASP/8/Res.9، المرفق الثالث

المنسقان:
كوستاريكا وأيرلندا
السفيرة ماري ولان (أيرلندا)

خلال المؤتمر الاستعراضي، ستعقد مناقشات في مائدتين مستديرتين للنظر في مسألة التعاون، وخاصة منها العناصر التالية:

أ) تشريعات التنفيذ: قضايا محددة واجهتها الدول الأطراف والممارسات الجيدة في هذا المجال.

ب) الاتفاقات والترتيبات التكميلية وغيرها من أشكال التعاون والمساعدة : التجارب في ما يتعلق بالمحكمة وغيرها من الهيئات القضائية الدولية -- النظر في التحديات وكيف يمكن التغلب عليها.

ج) التحديات التي واجهتها الدول الأطراف فيما يتعلق بطلبات للتعاون : كيف يمكن التغلب عليها.

د) التعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك الهيئات الإقليمية: النظر في الوضع الراهن والسبل التي بواسطتها يمكن تطويرها.

ه) تعزيز المعرفة والوعي والدعم للمحكمة.

وسوف يتم ذكر نتائج مناقشات المائدة المستديرة، بما في ذلك الاستنتاجات الرئيسية، في ملخص أو تقرير.

موقع المؤتمر الاستعراضي

يقع منتجع مونيونيو على بعد ١٢ كيلومترا من وسط مدينة كمبالا وعلى بعد ٣٠ كيلومترا من مطار عنتيبي.

حقائق سريعة

الوقت : بتوقيت جرينتش / بالتوقيت العالمي زائد ثلاث ساعات

الكهرباء : النظام البريطاني ١٣٦٣ BS، ٢٢٠V ، ٥٠Hz

العملة: شلن أوغندا (شلن أوغندي)

أسعار الصرف: ٢٠٧,٠٠٠ X UG١٠٠ دولار امريكي = ٢٧٥,٨٦٥X UG ١٠٠ يورو

ضريبة القيمة المضافة : ٢٠ ٪

المناخ

مداري؛ ممطر بصفة عامة مع موسمين جافين (ديسمبر- فبراير، يونيو- أغسطس)

معلومات حول التسجيل في المؤتمر الاستعراضي

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل على العنوان التالي:

- http://www.iccuganda2010.ug/index.php?page=registration
- http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/ReviewConference/pdf

الدول

وثائق التفويض للدول الأطراف

في حالة الدول، المواد ١٣ و ١٧ و ٧١ من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي قابلة للتطبيق.

إشعارات من الدول المراقبة

عملاً بالمادة ١٧ من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي، بشأن الإخطار بمشاركة ممثلين من الدول المراقبة، يجب تقديم أسماء الممثلين المعينين من الدول المراقبة والمناوبين والمستشارين المرافقين لهم إلى الأمانة العامة.

الدول التي ليست لديها صفة المراقب

عملاً بالمادة ٧١ من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي، في بداية المؤتمر، يجوز للرئيس دعوة دولة معينة ليست طرفا في نظام روما الأساسي وليس لديها صفة مراقب وذلك رهناً بموافقة المؤتمر لتعيين ممثل عنها لحضور أعمال الجمعية العامة.

المنظمات الحكومية الدولية

الفئات ، (الإقليمية) المنظمات الحكومية الدولية والفئات الأخرى مع الجمعية العامة للأمم المتحدة يتمتعون بدعوة دائمة ، كذلك الهيئات الدولية التي دعيت إلى مؤتمر روما ، و المعتمدة لدى اللجنة التحضيرية أو المدعوة من قبل الجمعية ، يمكنهم جميعا المشاركة بصفة مراقبين ، دون أن يكون لهم حق التصويت. انظر النظام الداخلي لمؤتمر المراجعة ، المادة ٦٩

وزارة الشؤون الخارجية

Plot 2/AB Apollo Kaggwa Road, Kampala

مفتوح ابتداءً من ٢١ أيار/مايو

المنظمات غير الحكومية

وفقا للمادة ٧٠ من مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي، تستطيع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر الاستعراضي إذا ما استوفت على الأقل واحد من الشروط التالية:

أ) تلقت دعوة لحضور مؤتمر روما ؛

ب) تم تسجيلها لدى اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية ؛

ج) لديها مركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنشطتها ذات صلة بأنشطة المحكمة، و

د) تلقت الدعوة للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي من قبل الجمعية العامة للدول الأطراف.

منظمات و فئات أو أشخاص آخرين يرغبون في حضور المؤتمر الاستعراضي

نظرا لمحدودية قدرة المكان الذي سيعقد به المؤتمر، سوف يسمح فقط للمنظمات والهيئات التي تندرج ضمن فئات من المراقبين وغيرهم من المشاركين، وفقاً للقواعد ٦٩ و ٧٠ من مشروع النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي، بحضور المؤتمر الاستعراضي. أما الأشخاص أو المؤسسات الذين لا يندرجون تحت هذه القواعد و يرغبون، رغم ذلك، بحضور المناسبات التي تنظمها الدول والائتلاف من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وأعضاء من المنظمات غير الحكومية بخصوص تقييم مختلف القضايا وأمور التعديل والتي ستعقد على هامش المؤتمر في منطقة «مكان الناس» يمكنهم أيضاً متابعة المناقشات العامة من خلال الشاشات في الغرف المختلفة.

منتجع مونيونيو كومنولث

الهاتف: +٢٥٦ (٠)٤١ ٧ ٧١٦٠٠٠ / (٠)٤١ ٧ ٧١٦٢٠٠

الفاكس: +٢٥٦ (٠)٤١ ٧ ٧١٦٣٥٠ / (٠)٤١ ٧ ٧١٦٣٥١

البريد الإليكتروني: info@munyonyocommonwealth.com

الموقع على الإنترنت: www.munyonyocommonwealth.com

مرافئ المؤتمر

A – مركز مؤتمرات منتجع سبيكي بولسايد، حيث توجد القاعة الرئيسية للمؤتمر.

B – مركز مؤتمرات منتجع سبيكي، حيث توجد أغلب المكاتب وقاعات اجتماعات أصغر حجماً

C – مركز مؤتمرات مونيونيو كومنولث

D – «المساحة المفتوحة»، حيث ستقام خيمتان للأنشطة واللقاءات المختلفة التي تنظمها أساساً المنظمات غير الحكومية وهي مفتوحة للمجتمع المدني.

الفنادق في وسط كمبالا

A B Kampala Sheraton Hotel
Ternan Ave +256 41(0) 344 591 6

C Speke Hotel
Nakasero +256 41(0) 259 221 4

D Kampala Serena Hotel
Shimoni Road +256 41(0) 309 000

E Grand Imperial Hotel
Nakasero +256 41(0) 431 1048

F Holiday Express Hotel
Luwum Street +256 41(0) 312 858 7

G Hotel Equatoria
Nakasero +256 41(0) 250781 8

H City Square Hotel
Kampala Road 42 +256 41(0) 256 257

I Imperial Royal Hotel
Plot 7 Kintu Road +256 41(0) 111 001

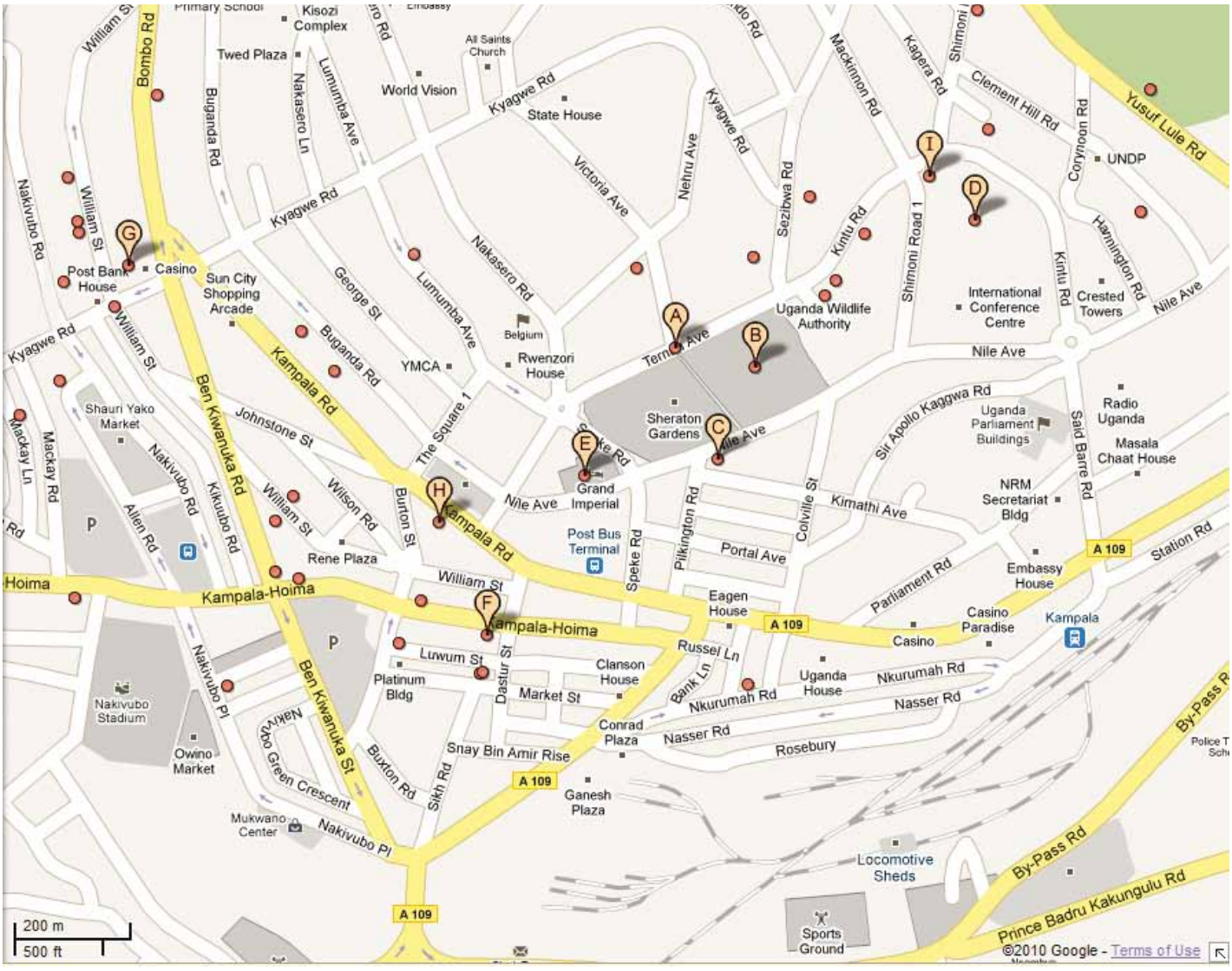

مقابلة مع معالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة

ما هي مساهمة الأمم المتحدة في التطورات التاريخية في مجال العدالة الجنائية الدولية على مدى العقدين الماضيين؟

كانت مساهمة الأمم المتحدة ذات أهمية حاسمة في كل التطورات الرئيسية في مجال العدالة الجنائية الدولية في التاريخ الحديث. وأنشأ مجلس الأمن محاكم مخصصة مسؤولة عن ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن كلا المحكمتين، من خلال السوابق القضائية الخاصة بهما، وضعتا الأسس الحديثة للقانون الجنائي الدولي منذ بدايتهما. لكن الأمم المتحدة قد تعاونت أيضاً مع كل دولة على حدة، مثل سيراليون وكمبوديا ولبنان لإنشاء الجيل الثاني من آليات المساءلة، أي ما يسمى بالمحاكم المختلطة لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تلك البلدان. وتتكون هذه المحاكم من قضاة وطنيين و دوليين على حد سواء. وأخيراً، فقد قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وكانت الأمم المتحدة داعية قوية لفكرة وجود هيئة قضائية جنائية دولية دائمة حتى قبل إنشاء محاكم مخصصة من قبل مجلس الأمن و أيدت بقوة مؤتمر روما في عام ١٩٩٨. ومنذ أن دخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ، واستناداً إلى اتفاق العلاقة بين الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ، لا زالت الأمم المتحدة ثابتة في دعمها لعمليات المحكمة الجنائية الدولية.

ما هي سياسة الأمم المتحدة بخصوص المحكمة الجنائية الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن المحكمة الجنائية الدولية مستقلة عن الأمم المتحدة، وهذه حقيقة في بعض الأحيان غير مفهومة جيدًا؟

في الواقع أن الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية على حد سواء يعترفان ويحترمان استقلالية كل منهما عن الاخرى. وهذا المبدأ مكرس في اتفاق العلاقة بين الامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وجمعية الدول الأطراف الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن الأمم المتحدة عازمة على دعم المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها عند الاقتضاء في إطار ولايتها وقدراتها،ما دام ذلك لا يعرض للخطر سلامة أو أمن موظفي الأمم المتحدة أو أطراف ثالثة أو يمس بقدرة المنظمة على تنفيذ عملياتها أو أنشطتها.

في أغسطس ٢٠٠٩ قمت بارسال دعوة شخصية لرؤساء الدول تدعوهم فيها لحضور المؤتمر الاستعراضي في أوغندا. ونحن نعلم بأنك سوف تكون موجوداً في كمبالا، جنبًا إلى جنب مع العديد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة. ما هي مساهمة الأمم المتحدة في المؤتمر، وما هي توقعات الأمم المتحدة؟

كما تعلمون فإن نظام روما الأساسي يقوم بتعييني كمنظم لمؤتمرها الاستعراضي الأول. وبهذه الصفة، سوف يكون لي شرف افتتاح المؤتمر الاستعراضي في كمبالا في ٣١ أيار/ مايو. و كما أشرتم بحق فسوف يرافقني عدد من كبار المسؤولين في المنظمة إلى كمبالا وسيشاركون في العديد من حلقات النقاش التي نظمت في سياق عملية التقييم. كما ذكرت سابقاً، لقد جمعت الأمم المتحدة عبر تاريخها، تجربة غنية جدا من خلال تعاملها مع المحاكم الجنائية الدولية. كما أن لدينا نحو ٦٥ عاما من الخبرة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين -- والتي هي من أهم و أروع مهامنا -- من خلال الوساطة والتوصية والتفاوض و- نعم - وأيضاً من خلال إجراءات إنفاذ القوانين. والغرض من مشاركة الأمم المتحدة فى مؤتمر كمبالا هو المساهمة في تعزيز دورالمحكمة و العدالة الجنائية الدولية وذلك من خلال تقديمنا كل هذه الخبرات القيمة لتكون في متناول جميع أصحاب المصلحة الذين سيشاركون في المؤتمر.

هل ستكون زيارتك لأوغندا جزءًا من زيارة أكبر لأفريقيا؟

من المحتمل أن تكون الزيارة الى أوغندا جزءاً من جولة أكبر في المنطقة.

من أين ينبع التزامك الشخصي بالمساهمة في وضع حد للإفلات من العقاب؟

باعتباري وزير خارجية بلادي، جمهورية كوريا، قمت بزيارة راوندا و النصب التذكاري للمجزرة. هذه التجربة صدمتني بعمق، صعقت بما رأيت. وكنت على اقتناع بأن المجتمع الدولي بحاجة للقيام بكل ما هو ضروري لمنع أي شيء من هذا القبيل بان يحدث مرة أخرى. لقد كتبت في كتاب الضيوف أنه لن يكون هناك أي تكرار لهذه الجرائم. وإنني مقتنع بأن الخطوة الأولى لمنع تكرار هذه الجرائم البشعة هي ملاحقة ومحاكمة أولئك الذين ارتكبوا أو حرضوا أو خططوا لارتكاب هذه الجرائم. ويعد إنهاء الإفلات من العقاب هو الرادع رقم واحد.

هل يمكنكم أن تشاركونا أفكاركم حول تجربة حياتكم مع النزاع المسلح، و كيف قد تؤثر هذه التجربة على مفاهيم الفرد بشان السلام والعدالة؟

حين كنت طفلا، كنت من بين أولئك الذين عانوا من آثار الصراع في بلدي. وأستطيع أن أفهم أن هم ضحايا الحرب ولا سيما ضحايا الجرائم البشعة هو المطالبة أولاً وقبل كل شيء بوقف القتال -لإنهاء معاناتهم.ولكن، وكما قلت من قبل، أنا على اقتناع تام بأن أفضل طريقة لمنع تكرار الفظائع هو محاسبة المسؤولين. وفي الوقت نفسه، فإن الضحايا لهم الحق في التعويض واستعادة كرامتهم. ولذلك، أعتقد أن عنصراً من عناصر العدالة يحتاج الى أن يؤخذ في الاعتبار في كل عملية سلام. ويجب على السلام والعدالة ان يسيران جنباً إلى جنب لتحقيق بيئة يمكن ان يحدث فيها تحقيق المصالحة الوطنية.

المؤتمر الاستعراضي: التوقعات

Previous interviews are available
http: www.icc-cpi.int/Menus/ASP/Press+Release/Newsletter/

سعادة السيد كريستيان ويناويسر، رئيس جمعية الدول الأطراف

إنني أعرب عن أملي من أجل مناقشة سياسية إيجابية ومشاركة رفيعة المستوى. وينبغي أن يكون للمؤتمر الاستعراضي أثر محفز ونقل الخطاب السياسي بشأن العدالة الجنائية الدولية إلى المستوى التالي وبالتالي تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. وهذا هو أهم هدف للمؤتمر – وبالطبع فأنا على أمل التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن التعديلات.

بحكم ترأسكم للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان لعدة سنوات ، ما مدى تفاؤلكم بشأن التوصل إلى اتفاق في كمبالا في التعريف والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لاختصاصها على الجريمة؟

لقد حققنا تقدماً خلال السنوات الماضية اعتبره قليل من الناس أمراً ممكناً عندما بدأنا عملنا. وهناك دعم قوي جدا لتعريف مشروع ونحن نعمل من أجل ذلك على أساس متين. والمسألة المتبقية هي بالطبع إحدى أصعب المسائل وتتطلب إرادة سياسية من الدول. وأعتقد أن لدينا فرصة جيدة، ولكن علينا ان نكون مصممين على انتهاز هذه الفرصة.

القاضي السيد سانغ-هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية

يعد المؤتمر الاستعراضي بكامبالا وخاصة التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي والتي ستناقش هناك مسائل ذات أهمية. ومع ذلك، فبطبيعة الحال، تشاطر المحكمة اهتماما كبيراً بشأن نجاح المؤتمر الاستعراضي. ويحدوني الأمل في أن يكون المؤتمر الاستعراضي معلماً رئيسياً أخر ضمن تطوير العدالة الجنائية الدولية. وسيجري مناقشة قضايا مهمة من بينها جريمة العدوان وإنني متأكد أنه سيجري أيضاً مناقشة قضايا تقنية. ويتيح المؤتمر فرصة جيدة لاستعراض كفاءة وفعالية أعمال المحكمة. ولكن أرغب أن أشجع أن هذا سيتم على مستوى نطاق أوسع. وأود أن أشجع أيضاً جمعية الدول الأطراف للتفكير بشكل خلاق بشأن إشراك المجتمعات المتضررة – من جميع االبلدان – من أجل مناقشة أعمال المحكمة. وحيث أن المحكمة وجدت لخدمة الضحايا فينبغي سماع أصواتهم خلال الأعمال التحضيرية بكامبالا وخلال المؤتمر الاستعراضي نفسه.

وفيما يخص بند التفييم، ما هي المجالات الرئيسية التي يجب التركيز عليها؟

يسرني أن عملية التقييم ستنظر في نظام روما الأساسي بأكمله. و الأهم من ذلك، ينبغي أن يشمل ذلك قضايا مختلفة كالتعاون والتكامل ودعم الدولة. وأنا حريص على معرفة لماذا لم تعتمد المزيد من الدول تشريعات التنفيذ. وحتى بعد اعتراف المكتب بالدورة الخامسة لجمعية الدول الأطراف، لم تقم سوى ٣٩ الدول الأطراف بذلك. كيف يمكن للدول أن تدعم بعضها البعض على نحو أفضل في تطوير القدرات الوطنية للتحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها بمصداقية ؟ وهذه ليست سوى بعض من القضايا التي يمكن معالجتها. ومع ما يكفي من الإشعار، وعند الاقتضاء، يمكن للمحكمة أن تتعاون في تبادل الأفكار وتنقيح المقترحات في هذه المجالات.

صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد الحسين (الأردن)، رئيس المناقشات بشأن جريمة العدوان

حول جريمة العدوان.

جلبنا رئيس الجمعية، والذي كما نعلم جميعاً، ترأس ببراعة أعمال الفريق العامل الخاص، إلى نقطة حيث ينبغي أن ننتهي إلى نتائج ختامية مهمة وناجحة بكامبالا.

لا أحد يقلل من حجم الصعوبات التي سنواجهها بخصوص المادة ١٥ مكرر. وقد لانجد لها حلاً حتى اللحظات القليلة الماضية للغاية للمؤتمر الاستعراضي، مع توقف عقارب الساعة ونحن جميعاً نتأرجح بين ذعر ورغبة يائسة للحصول على قسط من النوم في نهاية المطاف. ومن ناحية أخرى، ونحن الآن أقرب مما كنا في أي وقت مضى من النتيجة، وذلك بسبب الجهد المدهش من جانب السيد السفير ويناويسر ومستشاره القانوني السيد ستيفان باريغا.

السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

وسوف يكون هذا المؤتمر فرصة هامة لتعزيز المحكمة من حيث الاختصاص وأسلوب عملها. وسوف توفر الزخم اللازم لضمان أن الدول الرئيسية ستصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي والتعاون مع المحكمة. وستكون مناقشة التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز الاختصاص الموضوعي للمحكمة من حيث الجرائم الإضافية التي تم تحديدها بالفعل في النظام الأساسي نفسه، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر روما الدبلوماسي من الأمور المثيرة. وهذا يشكل أيضا فرصة فريدة لاستعراض الأعمال التنفيذية للمحكمة وملء أي ثغرات في النظام الأساسي التي تم تحديدها. هل هناك بعض أحكام نظام روما الأساسي والقواعد المكملة له ت أن الدول وأصحاب المصلحة قد ترغب في إعادة النظر فيها أو توضيحها من أجل تعزيز عمليات المحكمة، وربما كجزء من عملية «التقييم»؟

وبالإضافة إلى القضايا المذكورة من قبل، طرحت بعض القضايا تحديات كبيرة أمام المحكمة في السنوات الأولى من عملها. وأعتقد على وجه الخصوص إدارة التوقعات من حيث مسألة حقوق الضحايا في التعويض. وأعتقد أيضا من حيث التوعية. وعلاوة على ذلك هناك مسألة الدفاع الفعال، فضلاً عن حقوق المتهم وحقوق الضحايا. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة هامة من أجل «تقييم» مثل هذه القضايا.

مقابلة مع سعادة السيد ميروسلاف لاجاك ، وزير خارجية سلوفاكيا

ما هي أهم التطورات في مجال العدالة الجنائية الدولية على مدى العقدين الماضيين وما هو دور نظام روما الأساسي في ذلك؟

كان التطور الرئيسي يتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من أن المفاوضات التي توجت إنشاء نظام روما الأساسي في ١٩٩٨ كانت إلى حد كبير قائمة على أساس تجارب المحكمتين المخصصتين واللتين تم إنشائهما من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة في الجزء الأول من عام ١٩٩٠ فهناك ابتكارات عديدة في نظام روما الأساسي، والتي تشكل انعكاساً لا يمكن نسيانه ضمن عملية شهدت مشاركة لم يسبق لها مثيل لجميع الدول، مما يعطي موافقة من الشرعية هي فريدة من نوعها حقاً. كما أدى الالتزام من جانب المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب في إنشاء محاكم دولية أخرى أو محاكم مختلطة والتي بدورها تساهم في تعزيز سيادة القانون، وهو هدف لا غنى عنه يوافق العالم بأسره عليه. ويعد نظام روما الأساسي، رغم ذلك، مع المبدأ التوجيهي للتكامل، العنصر المركزي الدولي ومرجعية ثابتة للمحاكم الأخرى.

لماذا يعد هدف تحقيق العالمية في الانضمام إلى نظام روما الأساسي أمراً أساسياً؟

في حالة عدم وجود التزام عالمي هناك دائماً خطر أن تكون هناك في مكان ما من العالم فجوة كبيرة من ظاهرة الإفلات من العقاب، حيث قد يتناسى المرتكبون المزعومون للجرائم البشعة النداءات التي تدعو إلى إجراء التحقيقات المناسبة في مثل هذه الجرائم. ويعد الشعور بالظلم الملتهب شيئاً ليس فقط غير مقبول بالنسبة للضحايا ولكن يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة على المستوى الوطني والإقليمي في بعض الأحيان.

ما هي الفوائد المترتبة على الدولة في أن تصبح دولة طرف بنظام روما الأساسي؟

أولاً وقبل كل شيء، هناك حماية السكان من طرف الدولة لأن الدولة تصبح ملزمة بتجريم السلوك المستقبلي الذي يمكن أن يمر بطريقة أخرى دون عقاب. وعلاوة على ذلك، فمن خلال التعاون الذي وضعه نظام روما الأساسي، تضمن الدولة تعاون الدول الأخرى وهذا من شأنه أن يجنب الدولة من أن تصبح نقطة تجمع ممكنة أو مكان لجوء للأفراد الذين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب....

ما هي الالتزامات الرئيسية التي على الدولة الطرف أن تلتزم بها؟

باختصار، يجب على الدولة الطرف أن تدرج الجرائم المحددة في نظام روما الأساسي في تشريعاتها الوطنية، فضلاً عن التعاون مع المحكمة في تحقيقاتها و في المحاكمات، على النحو المنصوص عليه في الباب ٩ من النظام الأساسي. ومن ناحية الميزانية، هناك أيضاً التزام بالمساهمة في ميزانية المحكمة، ومقدار المساهمة يعتمد على صيغة للأمم المتحدة ولكن يمكن أن تكون المساهمة منخفضة مثلاً حتى تبلغ ١٦٠٠ يورو سنوياً بالنسبة للبلدان التي لديها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

هل يمكنك الحديث عن العقبات الرئيسية التي تواجه الدول في أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي؟

العقبات الرئيسية هي عقبات قانونية وتقنية وسياسية. وفيما يتعلق بالتعقيدات القانونية، من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الناشئة عن التحول إلى دولة طرف، يجب على بعض البلدان إدخال تعديلات على القوانين القائمة، مثل قانون العقوبات وقوانين الإجراءات الجنائية، وفي بعض الحالات ربما تعديل دستورها. وقد تستغرق هذه الخطوات وقتاً طويلاً نظراً لأنها تنطوي على دراسة متأنية من قبل اللجان البرلمانية المعنية والمحاكم الدستورية أو الدوائر. وعلى الصعيد التقني، وخاصة بين الدول النامية،في بعض الاحيان، تفتقر وزارات الخارجية أو وزارات العدل إلى الموارد البشرية التي لديها المعرفة والوقت لإعداد هذه التعديلات ضمن تشريعاتها الوطنية. وعلى الجانب السياسي، ربما تكون لدى الحكومات المعنية أو البرلمانات أولويات أكثر إلحاحاً للتعامل معها، مما يؤدى إلى تأجيل أمور المحكمة الجنائية الدولية و ذلك يمكن أن يستغرق سنوات. وفي بعض الأحيان هناك أيضاً المخاوف السياسية بشأن بعض القضايا مثل ما إذا كان لنظام روما الأساسي صلاحية بأثر رجعي، وليس هذا هو الحال، أو كيفية التعامل مع الحصانات التي منحها الدستور أو القوانين الوطنية لرئيس الدولة أو تصور أنه سيكون هناك تعدي على السيادة الوطنية.

ما هو الدور الذي تراه للجمعية في المساعدة على معالجة المخاوف والشكوك التي توجد بين صناع القرار في الدول التي لا تزال تدرس ما إذا كانت ستنضم إلى نظام روما الأساسي؟

الجمعية بحاجة إلى مواصلة معالجة هذه الأمور عن طريق تبديد سوء الفهم، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة الأثر الرجعي والتشديد على مبدأ التكامل وتسليط الضوء على الدول الأخرى التي تغلبت على مخاوف مماثلة والعمل على خلق اتصال بين الجهات التي تطلب المساعدة التقنية مع الدول والمنظمات التي يمكن أن توفر مثل هذه المساعدة. وتتوقع خطة عمل الجمعية وسائل عدة للمساعدة في هذا الصدد، مثل عقد حلقات دراسية إقليمية ومواضيعية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في مقر الأمم المتحدة و في مختلف المناطق والعواصم. ويقوم رئيس الجمعية بزيارات لتعزيز النظام الأساسي. وتكمل هذه الأعمال التي تقوم بها الجمعية أنشطة المحكمة والمجتمع المدني. وهناك حاجة واضحة إلى بذل جهود إضافية لتوسيع المعرفة بما هو نظام روما الأساسي، وخاصة خارج المنطقة التقليدية لوزارات الخارجية.

هل سيتيح المؤتمر الاستعراضي القادم فرصة خاصة لتسليط الضوء على خطة عمل الجمعية بشأن مبدأ العالمية؟

نعم يمكن لكل من الدول الأطراف والدول المراقبة اغتنام هذه الفرصة الفريدة من نوعها حين تتحول أنظار العالم نحو كمبالا و أن تؤكد من جديد التزامها لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الأكثر فظاعة وتقديم تعهدات ملموسة. ويمكن أن تعلن الدول المراقبة، على سبيل المثال، تقديم وثائق للتصديق على نظام روما الأساسي أمام برلماناتها. وقد تتخذ حتى الدول الغير المستعدة بعد للانضمام إلى نظام روما الأساسي تدابير تعاقب في تشريعاتها الوطنية على الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي، وبدء عملية الانضمام إلى اتفاقية المحكمة بشأن الامتيازات والحصانات وتقدم الى المحكمة المساعدة التقنية في حماية الشهود واتخاذ تدابير لمساعدة الضحايا وتقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للضحايا، وما إلى ذلك. وفي نهاية المطاف، تتقاسم الدول الأطراف والدول المراقبة الهدف المشترك المتمثل في ضمان أن معظم هؤلاء الأفراد المسؤولين عن ارتكاب مثل هذه الجرائم لا يستمرون في التباهي بالاستهانة بحجر الزاوية الأساسي لمجتمعاتنا جميعاً : العدالة.

"خطة عمل الحلقة الدراسية: "المؤتمر الاستعراضي: التحديات الرئيسية للعدالة الجنائية الدولية

في ٣٠نيسان/أبريل ٢٠١٠، نظمت البعثة الدائمة لسلوفاكيا حلقة دراسية في مقر الأمم المتحدة

من اليسار:
معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة ، وسعادة السيد ميروسلاف لاجاك، وزير خارجية سلوفاكيا والرئيس ويناويسر

من اليسار:
السيد ريبيس سغفريدو، نائب رئيس الجمعية التشريعية للسلفادور، والقاضي سانغ هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية والسيد دافيد طولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الإنتقالية

رئيس جمعية الدول الأطراف يزورالسلفادور

بناء على دعوة من حكومة السلفادور، من خلال وزارة الشؤون الخارجية، زار كل من رئيس الجمعية العامة، السفير. كريستيان ويناويسر، ومدير الأمانة العامة للجمعية، السيد رينان فيلاسيس ، سان سلفادور في 13 و 14 نيسان / أبريل.

وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو تقديم معلومات عن المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك توضيحات حول الدور الذي تضطلع به المحكمة والطريقة التي يجوز لها أن تمارس ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي، فضلاً عن الإشارة إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها العديد من الدول في عملية التصديق على النظام الأساسي وإعطاء فكرة عن وجهات النظر بشأن المؤتمر الاستعراضي.

أعلى اليمين :

اجتمع سعادة السيد ويناويسر مع سعادة السيد هوغو مارتينيز بونيلا، وزير الشؤون الخارجية

من اليمين :

وزير الدفاع ، السيد ديفيد مونغيا بايس

أسفل اليمين:

السيد خوسيه بلارمينو خايمي، رئيس قضاة المحكمة العليا

إلى اليمين :
أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية التشريعية

تم إجراء مقابلة مع السيد فيلاسيس والسيد رئيس الجمعية ويناويسر من طرف "ناتشو" كاستيلو على القناة ٣٣ وهو برنامج حواري تلفزيوني سياسي "أوتشو أون بونتو".

الزيارة التي قام بها رئيس الجمعية إلى أوغندا

رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، سعادة السيد كريستيان ويناويسر (ليختنشتاين)، زار أوغندا في الفترة من ٢٤ حتي ٢٧ يناير ٢٠١٠ لمناقشة التحضيرات الى مؤتمر المراجعة.

خلال زيارته، التقى الرئيس ويناويسر السيد يوري كاغوتا موسيفني رئيس أوغندا وكذلك سعادة السيد فريدريك روهندي نائب المدعي العام/وزير، وسعادة السيد أوكيلو أوريم وزير الدولة للشؤون الخارجية، فضلاً عن غيرهم من كبار المسؤولين في وزارة العدل والشؤون الدستورية و وزارة الشؤون الخارجية. كما عقد الرئيس يناويسر لقاء مع السلك الدبلوماسي، وألقى محاضرة أمام جمعية القانون في أوغندا، واجتمع مع موظفي المكتب الميداني للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك الرئيس في البرنامج الذي نظمته المنظمة غير الحكومية "لا سلام بدون عدالة" وشبكة حقوق الإنسان في أوغندا، وهذا البرنامج يهدف الى اعطاء المندوبين الذين سيحضرون المؤتمر الاستعراضي فرصة مقابلة الضحايا في شمال أوغندا ولتقييم تأثير المحكمة على تلك المنطقة. وبالإضافة الى الاجتماع مع المسؤولين المحليين، التقى مع الناجين من الألغام الأرضية في مستشفى الإحالة الإقليمي في جولو ومركز إعادة تأهيل المعاقين وكذلك مع الضحايا، والتقى بالقادة التقليديين والدينيين وقادة المجتمع المدني في اكولى إن، و بعد ذلك إلتقى بالضحايا و المجتمع المدني في شبه محافظة بوبو.

ونظمت المنظمة غير الحكومية "لا سلام بدون عدالة" زيارتين إضافيتين، من ١١ إلى١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ ومن ٢٩ آذار/مارس إلى ٢نيسان/أبريل ٢٠١٠ ومن ٤ إلى ٧أيار/مايو ٢٠١٠.

سعادة السيد الرئيس يوري كاغوتا موسيفيني يرحب بالسفير ويناويسر رئيس الجمعية بحضرة السفير مريام بلاك (أوغندا)

الرئيس ويناويسر يزور المجتمع المحلي بشبه محافظة بابو

المندوبون رفقة موظفي المكتب الميداني للمحكمة الجنائية الدولية بكامبالا، شباط/فبراير

زيارة شهر كانون الثاني/يناير

زيارة شهر أيار/مايو

زيارة شهر أذار/مارس

مقابلة مع السيدة: اليزابيث رين
رئيسة مجلس إدارة صندوق الإستئمان للضحايا

ما هي دوافعك وراء التقدم لشغل وظيفة رئيسة مجلس ادارة صندوق الإستئمان للضحايا ؟

يبدو أنه من قدري أن أتعامل مع أمور خاصة بالحروب، النزاعات والأمن.
لدي ذكريات من حروب في ١٩٣٩-١٩٤٤ ، الاتحاد السوفياتي / فنلندا، و كطفلة صغيرة عشت تجربة قوية من عدم الاحساس بالأمان و الخوف، حيث كان والدي بعيدا عن البيت يعمل مع الجنود الجرحى (كان طبيب) ، و في المساء الإستماع إلى الراديو القديم للحصول على الأخبار من الخطوط الأمامية. بعد سنوات أصبحت وزيرة للدفاع والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. عندما شاركت في كتابة تقرير للأمم المتحدة بعنوان «المرأة حرب السلام» مع الرئيس إلين جونسون سيرلا، ضحايا الحرب أصبحوا قريبون مني. و عندما طُلب مني بأن أتقدم بالترشح لمجلس إدارة صندوق الاستئمان للضحايا، شعرت أنه من الصحيح مواصلة عملي.

خلال الوظائف التي شغرتيها سابقا، كنت قد سلّطت الضوء على أهمية حماية ومساعدة النساء والأطفال. كيف يمكن تحقيق هذا النهج ولا سيما في صندوق الإستئمان؟

آمل أن تجربتي في جميع المناطق تقريبا التي عانت من الصراعات المعاصرة من شأنها أن تجلب إهتمام خاص للنساء والأطفال لذين هم ضحايا حروب اليوم الرهيبة.

في فبراير قمت بزيارة أوغندا لمدة اسبوع، و عقدت اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، البرلمانيين، الزعماء المدنيون والدينيون ، المنظمات غير الحكومية والضحايا. ما هي انطباعاتكم عن التصور الشامل بين عامة السكان عن دور المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالضحايا؟

من لقاءاتي مع المسؤولين والمنظمات غير الحكومية في أوغندا، شعرت بأن المحكمة الجنائية الدولية عليها أن تفعل المزيد للتعريف بعملها مع الضحايا. من ناحية أخرى، يجب أن يكون لدينا المزيد لنظهر ، بمعنى من خلال التمويل الأقوى و إعطائنا الموارد لتقديم الدعم.

خلال زيارتك لغولو وليرا فى شمالى أوغندا ، هل كان لديك فرصة للقاء المستفيدين من بعض المشاريع التي يضطلع بها صندوق الإستئمان للضحايا. ما هو تأثير هذه المشاريع المحتمل على الضحايا وما هي الطلبات التي تلقيتها منهم؟

في شمال أوغندا ، إلتقيت مع المئات من ضحايا النزاع. ولدي إنطباعا جيدا من المشاريع التي زرتها. بطبيعة الحال من السهل تقييم إجراء عملية بلاستيكية بعد التشويه أو معالجة حرق الجلد وإزالة الرصاص وغيرها ، مقارنة بتقييم نتائج التغلب على الصدمات النفسية. الإعتمادات والدعم للشركات الصغيرة ، وزراعة الفلفل الحار والنباتات وغيرها ، هي دائما مهمة. الطلب الرئيسي هو بالطبع أن تعطى الأموال مباشرة للضحايا ، لإستخدامها على الأغلب لتعليم الأطفال. العديد من الضحايا إشتكوا من أن التعليم ليس مجاني، والحاجة لشراء الزي المدرسي ودفع الرسوم المختلفة ذلك جعل من المستحيل على الأم الوحيدة بدون زوج دفع تكاليف التعليم ، على الأقل ليس للفتيات.

كانت النساء من بين ضحايا الصراع في أوغندا و قد عانين الأكثر. ما هو انطباعك عن الدور الذي قومن به، وما هو الدور الذي عليهن أن يقومن به بعد مرحلة الحرب؟

النساء هن اكثر من عانين خلال هذا الصراع، لتغيير وضعهن ذلك يتطلب ما يتجاوز عمل صندوق الإستئمان لضحايا. هناك الحاجة لموقف مختلف من حكومة أوغندا لوضع المرأة. يجب أن يكون للمرأة الحق الحقيقي في الملكية ، ملكية الأرض ، وليس إستبعادها بالقوة عن ديارها على أيدي الأقارب الذكور لزوجها الذي كان قد قتل.

و مرة أخرى ، يجب أن تحصل الفتيات على التعليم. فعلى سبيل المثال هناك امراة من المختطفات السابقات قالت : « من السهل السيطرة على الناس الغير متعلمين ،و لكن ذلك اكثر صعوبة اذا تم تعليمهم.»

لقد كان هناك بعض النساء في محادثات السلام في جوبا ، ليس على طاولة المحادثات ولكن في الخلفية. كان لهن بعض التأثير على الاتفاق ، ولكن المحادثات التي أجريتها معهن في اجتماع عقد في نيروبي في وقت سابق ، ذكرت النساء انهن شاركن كطرف بالمحادثات، و بالتالي لم يطرحن تساؤلات خاصة بوضع النساء و الفتيات كما يجب. في المستقبل خلال محادثات السلام ، إن وجدت، من المهم للغاية أن تثار مسألة الضحايا من النساء على وجه الخصوص ، ويجب أن تجلس النساء على طاولة المفاوضات. فمن العجيب جدا أن المجتمع الدولي يقبل امراء الحرب وأعضاء الحكومات الضعيفة ، ولكن لا يقبل أولئك الذين لم يقاتلوا والذين يتوقون حقا للسلام.

ما هو انطباعك من التحديات و لا سيما تلك التي تواجه النساء، وخاصة التحديات التي تواجه الأمهات اللاتي ما زلن قاصرات و اولادهن؟

الامهات القاصرات اللاتي تم اختطافهن ربما كن يبلغن من العمر ١٠ سنوات فقط حين تم الاختطاف، حالتهن بائسة. فليس مرحب بهن ان يعودن الى ديارهن السابقة، و ما هو أسوأ بكثير، ان اطفالهن لا يقبل بهم المجتمع و الاطفال الاخرون يرفضون اللعب معهم و تركوا وحدهم. انا لن انسى ابداطفلة عمرها ست سنوات جميلة و لكن لم تبتسم لمرة واحدة، عيونها حزينة و كانها شخص عمره ١٠٠ عام. قالت احد الامهات: « سيكون هؤلاء الاطفال متمردو الغد اذا ما تركوا دون اي اهتمام.»

السيدة ريهن والمندوبون مع المشاركين في حلقة العمل بشأن "المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية وتقييم' أثر المحكمة الجنائية الدولية على الضحايا والمجتمعات المتأثرة"، المنظمة في ليرا في شباط/فبراير بالاشتراك مع المؤسسة المعنية بتعويض ضحايا التعذيب والمؤسسة المعنية بالضحايا في أوغندا.

السيدة ريهن تلقي خطاباً أمام الطلاب في جامعة ماكيريري

هل كان لديك فرصة للاستماع من المنظمات النسائية أو من النساء بصورة فردية أثناء زيارتك؟

من احد خيبات الأمل الرئيسية التي لمستها مع الضحايا الذين التقينا بهم هو : كيف يمكن ان يكون الجناة يتجولون احرارا بعد ان منحوا العفو ، في حين نحن ، الضحايا ، وليس لدينا شيء؟

ألقيت محاضرة في قاعة مليئة بالطلاب في جامعة ماكيريري ، كثير منهم كانوا من النساء. في تصورك ما هو الدور الذي يمثله هؤلاء الشباب في بناء مستقبل أوغندا؟ لقد سررت جدا تواجد الكثير من الطلابات الإناث في كلية القانون في جامعة ماكيريري (تعتبر واحدة من الجامعات العالية المراتب في افريقيا بعد بعض جامعات جنوب أفريقية ومصرية). جائتني بعض الطالبات بعد المحاضرة ، شكرن حضوري وأشاروا لي كنموذج يحتذى به. وأنا أعلم من أجزاء أخرى من العالم ان النساء الصغيرات يريدن أن يكون لهن نموذج يحتذين به من أجل النهوض بأوضاعهن.

عدد المستفيدين من الصندوق الاستئماني للضحايا محدود جدا مقارنة بعدد ضحايا هذه القضية بالذات في أوغندا. كيف يمكن لصندوق لإستئمان معالجة الفجوة التي يصعب التغلب عليها بين التوقعات من مئات الآلاف من الضحايا ، ومحدودية التمويل المتاح، مع الاخذ بالاعتبار ان مشاريع صندوق الإستئمان للضحايا تمول عن طريق التبرعات؟

كما ذكرت من قبل ، الأموال محدودة للغاية وينبغي زيادتها، هذه الحقيقة تضعنا بموقف صعب للغاية: لماذا نحن لا نقدم المزيد من المساعدة؟ التوقعات في الحقيقة عالية جدا، وأنا شخصيا شعرت بعدم الراحة بسبب عدم تمكني من تلبية الطلبات.

كيف المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأخرى تشارك في مشاريع صندوق الاستئمان وما هو دورها؟

اختيار المنظمات غير الحكومية التي تستحق الثقة لتنفيذ مشاريعنا مهم جدا و الاسلوب الذي اتبعناه يعمل بصورة ايجابية. و بطبيعة الحال هذا يعني أن الكثير من التحضيرات الأساسية تستغرق وقتا طويلا و بالتالي الخطوات السريعة تكاد تكون مستحيلة. قواعد المحكمة الجنائية الدولية تتطلب الاعداد بوضح و شفافية.

هناك مشكلة واحدة و هي طلب الشفافية مجتمعة مع احترام حماية وأمن الضحايا ليس من السهل جمعهما معا.

ما مدى أهمية دور المجتمع المدني بصفة عامة ، وفي حالة أوغندا على وجه الخصوص؟

في كل صراع المجتمع المدني يلعب دورا حاسما إذا ما تم استخدامه بالطريقة الصحيحة. أوغندا لديها امكانيات قوية ، لا أريد أن أبدو متحيزة لصالح المرأة ، غير أنني يجب أن أدعو إلى دور أقوى بكثير للمرأة في المناصب القيادية، وقد تم إنجاز هذا بالفعل في بلدان أفريقية أخرى. لقد شعرت بالحزن الشديد عند الإستماع إلى امرأة بارزة ، التي جعلت من الواضح أنه من الأفضل للمرأة أن تكون «السيدة»، وأنه لا يهم إذا كان زوجها يضربها أو كان ثملا معظم الوقت، مادام أنه يتيح لها بأن تكون السيدة. المرأة الأوغندية يجب أن تحصل على مزيد من الحقوق و أكثر من مجرد زوج سكير.

هل كان هناك لقاء أو لحظة خاصة أثرت بك كثيرا خلال زيارتك؟

الاجتماع بسيدة كريمة مشوّهة تلقت عملية جراحة تجميل من خلال مساعدة صندوق الاستئمان للضحايا، روت لنا قصتها: ١٩ آخرين قتلوا بعد ان سحقت رؤوسهم، بما في ذلك زوجها، حيث تركوا جثته بجانبها. رجال جيش الرب للمقاومة قرروا ان يتركوها على قيد الحياة، كدليل على سلطتهم، ولكنهم شرعوا بتقطيع اذنيها، شفتيها و انفها. بمساعدة صندوق الاستئمان للضحايا تمكنا من جعل عملية الاكل و التنفس اسهل، لقدكانت بمنتهى الامتنان. و لكن صمتها و أسلوبها الكريم كان مفجع. لقد كان من الصعب علي ألا اشعر بالكراهية اتجاه هؤلاء المجرمون. بالرغم حاليا من الواجب علي ان اتعلم بان الكراهية هي ليس الشعور الصحيح من أجل الإتجاه بالسلام الى الأمام.

أي حكاية خاصة حول هذه الرحلة يمكنك مشاركتها معنا ؟

نحن لم نعيش حياة الترف خلال إقامتنا في جولو وليرا وأحيانا كنت أعرب عن إفتقادي للمياه والصرف الصحي على نحو أفضل ، بما في ذلك المرحاض. وخصوصا فوجئت عندما كنت في الحمام و رأيت على جدار الحمام حيوان كثير الغموض، لونه كان برتقالي وأصفر شفاف، لقد كان يؤنسني و لكني كنت خائفة أن يتسلل الى حقائبي ويرافقني الى فنلندا.

نالني العقاب عند عودتي إلي منزلي في الريف الفنلندي. كان أشد فصل شتاء منذ ٤٠ عاما ، مع كميات هائلة من الثلوج في جنوب فنلندا. وأصبحت أنابيب ضخ المياه مجمدة ، وقضيت يومين من دون ماء، كنت أحاول إذابة الجليد لتنظيف المرحاض! أنا لن أتحدث أبدا مرة أخرى عن الراحة المفقودة في أفريقيا.

كان لديك مهنة الأكثر إثارة للإهتمام على حد سواء سياسيا وكموظفة مدنية دولية عملت في ظروف تبدو مستعصية على الحل ، مثل منطقة البلقان. متى يمكن أن نتوقع نشر مذكراتك الخاصة بك؟

في حقيقة الأمر لقد قام عدد من الناشرين بالاتصال بي و قمت بتوقيع العقد مع أحدهم لنشر مذكراتي. المشكلة هي أن الأشياء الجديدة تحدث طوال الوقت وهو ما يعني أنني قد كتبت حوالي تسعة فصول فقط. وقد أصريت على الكتابة بنفسي مع آخرين يدققون في تحرير النص. أنا لا أحب تلك المذكرات التي لا يتم كتابتها من المؤلف المفترض. لكن الكتابة تأخذ وقت طويل و منصبي في صندوق الاستئمان سيأخذ وقت الكتابة.

ما هي الرسالة التي تقدمها لضحايا النزاعات في جميع أنحاء العالم؟

رسالتي للضحايا لا تختبئوا ، أخبروا قصتكم بقوة وطالبوا بحقوقكم، تعاونوا مع الضحايا الآخرين ، كونوا أقوياء بما فيه الكفاية. ومع كل الإحترام، لا تعطوا قدرا هائلا من الثقة الى السياسيين للدفاع عن حقوقكم، يجب أن يكون لديكم التمثيل الخاص بكم. بالفعل خلال الأيام

القليلة التي قضيتها في شمال أوغندا، التقيت الكثير من النساء القويات ، نعم النساء اللاتي من الممكن وينبغي أن يترشحن للمناصب، و يتخذن القرارات، فقط لو كان هناك شخص ما يدفعهن للأمام.

ما هي التوقعات الخاصة في مسألة الضحايا، والتي سينظر فيها في إطار بند التقييم في مؤتمر المراجعة وماذا سيكون دور المجلس في ذلك؟

من المهم جدا التقييم في مؤتمر المراجعة أن يقدم لنا مؤشرات واضحة بما يتوقعه الضحايا أنفسهم من المحكمة الجنائية الدولية و من صندوق الإستئمان للضحايا. وآمل أن أعضاء المجلس سيتمكنون من الحضور، لقد تعلمت من خلال تجربتي الطويلة في الحياة أننا نفهم الناس أكثر عند مقابلتهم شخصيا، وليس من مجرد الجلوس في مكان ما بعيدا و إتخاذ القرارات. وكان ذلك السبب في أنني أخذت وقتا للمشاركة في بعثة ميدانية إلى أوغندا في فبراير.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه صندوق الإستئمان؟
التحديات الرئيسية بطبيعة الحال هي ذات صلة بالتمويل وتقديم رسائل واضحة للضحايا حول ما يمكننا القيام به و توضيح ما لا يقع تحت إختصاصنا... وهذا أمر صعب للغاية توضيحه.

هل هناك أي تحديات إدارية خاصة يجب معالجتها؟
على المجلس أن يقوم بتعيين مدير تنفيذي جديد، و معه علينا إنشاء نظام في إطار قواعد المحكمة الجنائية الدولية، ليمكننا من التقليص نوعا ما من الإجراءات البيروقراطية الثقيلة. من الصعب مراجعة جميع الوثائق الخاصة بإجتماع، و بنفس الوقت لا بد من المحاولة لتغطية جميع التفاصيل.

كيف يمكن للمجلس ، الذي يجتمع مرة واحدة في السنة و لمدة ثلاثة أيام ، أن يقوم بالرصد المناسب للعمل الذي يقوم به الصندوق في بلدين (شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) ، مع الأخذ بالإعتبار أن تنفيذ عمليات الصندوق تتم من لاهاي؟

من الصعب على المجلس أن يكون فعالا خلال بضعة أيام من الإجتماعات، وهي مسألة ستناقش في أول إجتماع للمجلس. عندما تم إنتخابي تقدمت المنظمات غير الحكومية بطلب الحصول على مزيد من الشفافية ، فماذا يمكننا أن نعمل لضمان ذلك؟

أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا الخمسة يحضرون حفل استقبال استضافه الرئيس ويناويسير.
وفي الصف الأمامي من اليسار: السيد بولغا ألنتغرال (منغوليا)، والرئيس ويناويسير، والسيدة فايرا فيكي فريبيرغا (لاتفيا)، والسيدة بيتي كاري مورونجي (كنيا)، والسيدة إليزابيث ريهن (فنلندا) والسيد إدواردو بيزارو ليونغوميز (كولومبيا) خلف السيدة ريهن.

عنوان عنوان عنوان

عدد الأبناء والأحفاد وأبناء الأحفاد:

أنا أرملة منذ ٥ سنوات ، لدي ولدين وإبنتين، ١٣ من الأحفاد و إثنان من أبناء الأحفاد.

التسلية:

أنا أحب كرة القدم، و زوجي كان يحب كرة القدم ، في فترة ما كان رئيس إتحاد كرة القدم الفنلندية ، حتى أنه أجبرني أن أصبح قائدة فريق كرة القدم النسائي في بلدتي!. وسوف أتابع بطولة كأس العالم في جنوب أفريقيا بشكل مكثف، لقد تعلمت أن الحديث من خلال كرة القدم يمكننا من أن نجد وسيلة سهلة للتفاهم مع الزعماء السياسيين والدينيين الذين يتسمون بالصعوبة.

الحيوانات الأليفة:

كان لدي قطط حين كنت طفلة، و لكن حبي الحقيقي هو لكلاب نيوفاوندلاند، الكلب الأول كان لونه أسود، و من ثم أخوين، أسود و بني إسمهما لاكو و شوكو. حاليا أنا فقط جليسة لكلاب إبنتي، إنهم حيوانات صغيرة.

كتب قرأتها مؤخرا:

لقد قرأت بعض الكتب التاريخية الثقيلة من فنلندا، و لكن مرة أخرى إستمتعت بقراءة الكتب الرائعة التي كتبها الكسندر ماكول عن السيدات اللاتي عملن لأول

مرة في مكتب المباحث في بوتسوانا ، والتي تحتوي على الكثير من الحكمة عن المرأة الأفريقية.

أفلام توصي بمشاهدتها:

هناك الكثير من اللأفلام القيّمة ، ولكن عندما أجلس على متن طائرة و أنا لا أحبذ رحلات الطيران الطويلة، أشاهد شيئ مثل فيلم «ماما ميّا» ، والحصول على فرصة للضحك مرة أخرى ، وهو أمر يتعين علينا جميعا.

الطبق المفضل:

أتمنى لو لم يكن لدي طبق مفضل، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الوزن، و لكن سمك الفيليه الأبيض الذي أطبخه و الذي يتم إصطياده من الخليج الفنلندي خارج منزلي، عند طبخه يكون مقرمش و مشوي بالزبده، و يضاف إليه صلصة كريمية بالشانتيرليس الذي أقطفه بنفسي من الغابة، بالإضافة إلى البطاطا الطازجة الجديدة. أوصي بتذوق هذا الطبق الشهي.

المكان المفضل لقضاء إجازة:

أفضل مكان عندي لقضاء اجازة هو بيتي في الريف الفنلندي، على حد سواء في الشتاء و الصيف . هناك الصمت، الأيائل، الغزلان، الثعالب و الأرانب البرية و مساحات واسعة من حولي.

فريق كرة القدم المفضل:

أحب أن أقول الفريق الوطني الفنلندي هو المفضل لدي ، ولكن للأسف أبدا هم ليسوا بالكفاءة الكافية للمشاركة بكأس العالم و كأس أوروبا!

مقابلة مع القاضي ريتشارد. ج غولدستون

المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (١٩٩٤- ١٩٩٦).

إذا أخذنا في الاعتبار أنه كان لديك التزامات أخرى وكنت تقريباً بلا خبرة في القانون الجنائي الدولي، نحن نعلم أنك في البداية رفضت عرض الأمم المتحدة بأن تكون أول مدعي عام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فكيف إذن قبلت هذا المنصب بعد ذلك؟

عندما تلقيت الدعوة من رئيس المحكمة، القاضي أنطونيو كاسيسي، في الواقع لم يكن لدي أي نية لأخذ المنصب. ومع ذلك، حتى قبل أن أتمكن من الرد على الدعوة، تلقيت مكالمة من الرئيس نيلسون مانديلا الذي أبلغني أنه بالرغم من وشك تعييني في المحكمة الدستورية الجديدة في جنوب أفريقيا، إلا أنه يتمنى جدياً قبولي عرض الأمم المتحدة. وقال إن جنوب أفريقيا تدين بالكثير لمساعدة الأمم المتحدة في إنهاء الفصل العنصري، وأنه أكد للأمين العام بطرس غالي بأني سأقبل المنصب. وأبلغني أيضاً أن مقعدي في المحكمة الدستورية سيبقى في انتظاري، وأنني سوف أعود إليه بعد عامين في لاهاي. فلم أشعر بالرغبة برفض طلب مثل هذا.

ما هي التحديات الرئيسية التي كان عليك التغلب عليها خلال عملك الرائد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ؟

إن التحديات الرئيسية التي واجهتها أولاء هي الحاجة إلى المعرفة المتعمقة بمبادئ وقواعد القانون الإنساني وتاريخ يوغوسلافيا السابقة. ومن الجانب المؤسسي التغلب على العديد من القصور الذاتي في الأمم المتحدة حيث إن البعض لم يكونوا راضين عن حاجتنا الى مساعدتهم من اجل إنشاء أول محكمة جنائية في تاريخ المنظمة.

لاحقا ، أيضاً تم تكليفك بتغطية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في نظركم ما هي أهم إنجازاتكم في المحكمتين المخصصتين؟

أعتبر أن من أهم الإنجازات في تلك السنوات المبكرة هي إنشاء مكاتب مناسبة للمدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا على حد سواء، ووضع القواعد والمعايير المناسبة للمكتب، وقبل كل شيء، اتخاذ خطوات لضمان محاكمات نزيهة وعادلة أمام المحكمتين.

حققت العدالة الجنائية الدولية تقدماً كبيراً في العقد والنصف الماضيين. فما مدى أهمية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في ظل هذا التطور؟

إن التطورالمثير في العدالة الجنائية الدولية منذ عام ١٩٩٤ لم يكن ليحدث لولا النجاحات التي حققتها المحكمتين المخصصتين. ولو فشلت هاتين المحكمتين في مهمتهما لكان ذلك إيذاناً بموت هذا التطور.

ما هي وجهة نظركم بمواقف البعض التي ترى أن المحكمة الجنائية الدولية تركز على منطقة واحدة معينة من العالم؟

في الحقيقة، إن كون المحكمة الجنائية الدولية تركز عملها في أفريقيا هذا أمر واقع. ولكن ليس من العدل أن ينتقد كل من المدعي العام أو المحكمة من جراء ذلك. فالحالات الأربع المعروضة أمام المحكمة حالياً، ثلاثة منها أحيلت من قبل الحكومات و الحالة الرابعة من جانب مجلس الأمن.

كيف تنظرون إلى انسحاب دولة طرف من نظام روما الأساسي؟

أنا لست على علم بأي تهديد من قبل دولة طرف بأنها ستنسحب من نظام روما الأساسي. و طبعاً إذا ما حدث ذلك فإنه سيكون بمثابة نكسة خطيرة للمحكمة الجنائية الدولية.

هل تشكل فكرة المحاكم الجنائية الإقليمية المحتملة وسيلة إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب؟

لا يمكنني أن أجد أي سبب لمعارضة فكرة المحاكم الجنائية الإقليمية باعتبارها وسيلة إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب. ومن الواضح أنها لا تتعارض مع دور المحكمة الجنائية الدولية و لا تتعارض مع مصالح الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي. وعلى الأخص، فإنه ليس من الضروري بأي شكل من الأشكال الانتقاص من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ما هي المزايا والمساوئ في إجراء المحاكمات في المكان الذي شهد الجريمة مقابل اجرائها في مكان آخر في المنطقة المعنية أو في قارة أخرى؟

لا يساورني شك في أن أفضل طريقة يمكن أن تتحقق العدالة فيها هي عن طريق الحصول على محاكمات في المكان الذي شهد الجريمة أو بأقرب مكان ممكن منه. وهذا أمر مهم حيث يشعر الضحايا بزيادة مشاركتهم الشخصية وأنهم جزء لا يتجزأ من الاجراءات. وبالرغم مما أقوله هنا، ففي كثير من الأحيان من المستحيل تنفيذ هذا الشيء. وحيث لم يتسن لنا انشاء المحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة – حيث جعلت السياسة والأمورالأمنية ذلك مستحيلا، وكذلك فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا – لم تكن سلامة القضاة والشهود والمحامين مضمونة في السنوات التالية مباشرة بعد عمليات الإبادة الجماعية.

أنت تميل إلى تذكير الجماهير التي تتحدث إليها بالسياق السياسي و محدودية ما يمكن ان يقوم به المدعي العام. فهل ذلك أمر مثبط للهمم في بعض الأحيان، وكيف حاولت التغلب على هذه العقبات؟

من الضروري فهم سياسة العدالة الدولية، و أن ندرك أنه بدون السياسة لن يكون هناك محاكم جنائية دولية وأنه بسبب السياسة لا يمكنها أن تنجح. ومن وجهة نظري، فإنه يجب على المدعين العامين القيام بعملهم – في القيام بالتحقيقات والمحاكمات – وأن يتقبلوا بأن الأمر متروك للجهات الفاعلة السياسية لضمان احترام أوامر المحاكم وتنفيذها. وهذا ليس بالأمر المثبط للهمم – بل هو أمر لا مفر منه.

على الرغم من أنك تدرك التداعيات العديدة والخطيرة لإصدار لائحة الاتهام ضد كبار المسؤولين الحكوميين، إلا انك مضيت قدماً في مهمتك في مناسبات مختلفة. فهل شعرت في أي وقت مضى بالأسف على عدم اتخاذ مسار مختلف للعمل أو عدم تأجيل لوائح الاتهام؟

لا أشعر بأي ندم بخصوص لوائح الاتهامات التي أصدرتها بحق أشخاص في مناصب عالية. لقد كان قراراً مناسباً و في الواقع، فقد ساعد في إسكات المدافع في يوغوسلافيا السابقة، وتحقيق العدالة للضحايا على حد سواء، ونفس الانجاز تحقق في رواندا.

كيف يتعامل المدعي العام مع الاتهامات التي لا مفر منها بالتحيز عند طلبه إلقاء القبض على كبار المسؤولين في الحكومة؟

إنه من الصعب دحض ادعاءات التحيز لأن أولئك الذين يتخذون هذا الادعاء لا يكونون عادة مستعدين إلى الاقتناع. وإن مثل هذه الادعاءات لا يمكن دحضها الا بواسطة سجل المدعي العام الحافل. وباستثناء مجموعات هامشية، فإنني لا أعتقد أن اتهامات عدم الاستقلالية والتحيز تنطبق على أي من المدعين العامين الدوليين الذين قاموا بمهامهم حتى الآن.

نظرا لخبرتكم مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وبعض العوامل السياسية التي كان عليك أن تواجهها في المحكمة الجنائية الدولية، فما هو رأيك في معضلة ما يسمى السلام مقابل العدالة؟

أنا أسلم بأن هناك معضلة «السلام مقابل العدالة». وفي

إطار تجربتي كان كل من العدل والسلام يكملان بعضهما البعض.

من خلال تجربتك، هل تشكل التحقيقات الجنائية عائقاً أمام المفاوضات التي قد تسمح بالتوصل إلى تسوية سياسية للصراع؟

أنا أسلم بأن التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية قد تشكل عاملاً مثبطاً لمفاوضات قد تؤدي إلى التوصل إلى تسوية للنزاعات. ومع ذلك، لم تكن خبرتي حتى الآن كذلك، بل كان العكس. ولكن، إذا كان الموقف في بعض القضايا كذلك، فهذا هو الثمن الذي يجب أن يدفع لسحب الحصانة من مجرمي الحرب.

طبقت آليات العدالة الانتقالية المختلفة بنجاح في أمريكا اللاتينية وأفريقيا منذ الثمانينات. وبالنظر إلى عمل لجنة الحقيقة و المصالحة في جنوب أفريقيا، هل ترى دوراً لهذه الآليات في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب أو أنها تعوق تحقيق العدالة عن طريق استبعاد هويات مرتكبي الجرائم/ العفو ، وما إلى ذلك؟

في ظروف معينة تقوم لجان الحقيقة والمصالحة بدور مهم في مساعدة الناس على التوفيق بين ما يبدو خلافات لا يمكن حلها. وتعد جنوب أفريقيا مثالاً على ذلك. وقد يكون من الصعب في بعض الحالات التوفيق بين تلك الإجراءات ودور العدالة الدولية. و مع ذلك، أعتقد أنه في عدد كبير جداً من الحالات يمكن الوصول إلى تسوية، حيث يصب ذلك في مصلحة العدالة. وأريد أن أضيف هنا أن هذا سيتم فقط حين تكون الاجراءات المحلية كاملة ومفتوحة وديمقراطية ونزيهة، وليس الغرض منها استباق أو تجنب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

هل يمكن للمرء أن يساوي بين الأعمال التي تقوم بها القوات المسلحة / الأمنية لدولة ما مع تلك التي ترتكب من المتمردين / الميليشيات / الجماعات المسلحة غير المرتبطة بحكومة ما، أو ينبغي أن تكون القوات المسلحة / الأمنية لدولة ما خاضعة لمزيد من التدقيق نظراً لقوة الدولة والتزاماتها القانونية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي؟

في رأيي تنطبق قواعد ومعايير القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على القوات الحكومية و غير الحكومية على حد سواء . وتعد حماية المدنيين الأبرياء أمراً بالغ الأهمية. وربما من الواضح أن الأمر أسهل على الدولة من حيث الامتثال لتلك القواعد والمعايير وفي بعض الحالات، يعد من السهل تحديد الانتهاكات التي قامت بها أي دولة طرف.

يتوقع تقرير الأمم المتحدة بشأن غزة الذي أعدته اللجنة برئاستك دوراً محتملاً للمحكمة الجنائية الدولية إذا لم يحصل مجلس الأمن الدولي على معلومات حول إجراء تحقيقات صحيحة في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية التي إرتكبها الطرفان. ورغم أن هذا يتماشى مع مبدأ التكامل، حيث يقع الواجب الأولي للتحقيق وملاحقة مثل هذه الجرائم على عاتق الدول، و حيث يتخذ قرار ما إذا كان الوضع سيتم احالته إلى المحكمة الجنائية الدولية من طرف مجلس الأمن، وهو هيئة سياسية. فكيف يمكن التخلص من العناصر السياسية من أجل أن يتم التطبيق الصارم للقانون؟

إن أي إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن تتسم بطابع العنصر السياسي ولكن هذا لا يعني أن المرجعية ذاتها ينبغي أن تكون سياسية. وفي الحالات التي تصرف فيها مجلس الأمن في الماضي، اتخذت الخطوات المناسبة (من خلال تعيين لجان الخبراء) من أجل ضمان أن الجرائم التي يبدو أنها قد ارتكبت على مستوى يبرر إنشاء محكمة خاصة أو إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإنني على ثقة بأن هذا الموقف سيستمر.

نظراً لأنه كانت هناك آراء متباينة حول تشكيل الدوائر في المحكمة الجنائية الدولية، من حيث ما إذا كان ممكناً إعادة تعيين قضاة من أقسام الدائرة التمهيدية والابتدائية في شعبة الاستئناف – فهذا أمر قد كنت قد اتخذت موقفاً بشأنه بالإشارة إلى أن هناك صعوبات قانونية وعملية تترتب على ذلك من قبيل إعادة التعيين- فهل ترى أن هناك حاجة لتدخل من جانب جمعية الدول الأطراف من أجل توضيح هذه المسألة، ربما عن طريق تعديل النظام الأساسي؟

أنا أشير بكل احترام أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية قاموا بانتهاك روح ونص نظام روما الأساسي من خلال تعيين قضاة المحاكمة إلى دائرة الاستئناف إلى درجة أن هناك شكاً بشأن هذه المسألة، وينبغي أن تقوم جمعية الدول الأطراف بتعديل النظام الأساسي لوضع حد الى هذه المسألة.

عملت كمدعي عام في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا لمدة سنتين فقط. وتختلف الشروط عبر مختلف المحاكم المتخصصة والمحاكم المختلطة والمحكمة الجنائية الدولية. ونظراً لضرورة تحقيق التوازن بين الاستمرارية و التأثير السلبي للإشراف الموسع من طرف المدعي العام على مكتبه، فما هي الحدود المعقولة من وجهة نظرك لمدة التعيين لهذا المنصب؟

ليس لدي آراء راسخة حول طول مدة عمل المدعين العامين الدوليين. وأعتقد أن أربع أو خمس سنوات مع إمكانية تجديد مدة واحدة هي الفترة المثلى.
كيف يمكن للمرء محاولة فهم السياق الفردي والمجتمعي الذي يدفع الشخص إلى ارتكاب الجرائم البشعة التي تعالجها المحاكم الجنائية الدولية؟ لا يمكن ارتكاب هذه الجرائم من قبل فرد واحد فقط أو عدد قليل من أفراد المجتمع.

من الصعب أن نفهم كيف يشارك كثير من الناس في ارتكاب الجرائم البشعة. وما يجعل ذلك ممكناً هو تشويه صورة العدو والخوف منه، ذلك الخوف الذي تشعر به جماعة أو أمة مما يهدد بقائهم من قبل هذا العدو.

ماذا يدور بعقلك عند مواجهة مثل هؤلاء الرجال في قاعة المحكمة؟

عندما أرى هؤلاء الرجال أو النساء في قاعة المحكمة أنا أدرك مراراً وتكراراً أن هؤلاء هم عادة ناس عاديون كان من الممكن ان يعيشوا حياة طبيعية على خلاف ذلك . وهناك أشخاص مؤهلون أفضل مني يسعون الى شرح مثل هذا السلوك.

البعض يرى ان جريمة العدوان باعتبارها ذروة لجميع الجرائم. وبغض النظر عن دور محتمل من قبل هيئة سياسية مثل مجلس الأمن للأمم المتحدة في حفز ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها تجاه ارتكاب هذه الجريمة، فهل ترى أن هناك خطراً من أن مثل هذه الاتهامات بالتحيز السياسي التي لا مفر منها قد يؤثر على مصداقية المحكمة أو يصرف اهتمام المحكمة عن الجرائم الأخرى التي تقع في إطار ولايتها؟

لدي مشاعر مختلطة بشأن إدراج جريمة العدوان. وبصفتي مدعي عام دولي سابق، سأفضل أن أركز على جرائم الحرب المعترف بها بشكل جيد عوض أن أدخل العالم السياسي شديد التعقيد من خلال التصدي لجريمة العدوان. فالمشاكل التي سيتم مواجهتها في المؤتمر الاستعراضي فيما يتعلق بآلية تحريك الدعوى هي مؤشر جيد على نوع المشاكل التي أشير إليها.

يشمل جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي في كمبالا تقييم العدالة الجنائية الدولية. فمن وجهة نظركم، ما هي الإنجازات الرئيسية و ما هي علامات فشل العدالة

عنوان عنوان

أكثر شخص معجب به :
نيلسون مانديلا

كتاب قرأته مؤخراً وتوصي بقراءته :
سيادة القانون المؤلف بينغهام توم

المجلة المفضلة :
نيويورك ريفيو أوف بوكس

الفريق الموسيقي المفضل :
الأوركسترا الملكية، أمستردام

الحلوى المفضلة :
ليس لدي لسان يحب الحلويات – أحب المثلجات!

ما هي الفرق التي تتوقع أن تصل إلى نصف نهائيات كأس العالم :
البرازيل وانجلترا وألمانيا وإسبانيا. و طبعا آمل أن تحرز جنوب أفريقيا تقدماً جيداً في المنافسة.

الجنائية الدولية على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية؟ هناك نجاحات رئيسية للعدالة الدولية على مدى السنوات ال ١٥ الماضية وتشمل الانتشار السريع للمحاكم الجنائية الدولية و أثبتت هذه المحاكم من خلال مسيرة عملها أنه من الممكن أن تعقد المحاكمات الدولية بطريقة عادلة ومحايدة، ويترتب على ذلك تطوير القانون الدولي الإنساني. يعد الضحايا من بين أسباب وجود وإنشاء المحاكم الدولية والمحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص. فهل تم القيام بما يكفي لتحقيق التوازن في حاجتهم للاعتراف والجبر والتعويض؟ كيف يمكن التوصل الى التوازن المناسب لمنح الضحايا دوراً كافياً في الإجراءات الجنائية مع ضمان أن هذا لا يؤثر على حقوق الدفاع؟

يعد دور الضحايا في العدالة الدولية تطوراً جديداً وهاماً للغاية. ونحن لا زلنا في عملية التعلم والعديد من القضايا والمشاكل هي قيد النظر في المحكمة الجنائية الدولية.

أنتم قلتم أنه إذا كان الجمهور لا يعرف طبيعة عمل المحاكم الدولية، فسيكون من الأفضل إيقافها عن العمل. ما هو تقييمكم في هذا الصدد، للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا / و المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وما هي التوصيات التي توصون بها المحكمة الجنائية الدولية مع الأخذ في الاعتبار التكاليف المادية المترتبة الكامنة في محاولة القيام بالتوعية للمجتمع الدولي بأسره وإلى سكان البلدان التي لديها قضية امام المحكمة بهذا الحجم الكبير كالذي تتعامل معه المحكمة الجنائية الدولية ؟

اليوم هناك درجة عالية من الاهتمام بالعدالة الدولية. ولا يكاد يمر يوم من دون إشارة وسائل الإعلام الى قضايا ذات صلة في بالمحاكم الجنائية الدولية والآن يتم إضافة قضايا العدالة الدولية بانتظام الى المناهج الدراسية في معظم مدارس القانون الجيدة. ومن المؤكد أن برنامج التوعية في المحكمة الجنائية الدولية قد تحسن مقارنة بالذين سبقوها وليس هناك من شك في أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لا سيما في البلدان التي لديها حالات معروضة على المحكمة.

هناك سلسلة من «القضايا المتبقية» التي يتعين معالجتها في الوقت المناسب من طرف المحاكم المتخصصة والمحكمة الخاصة لسيراليون قبل اقفالها. وإحدى تلك القضايا هي الملكية والمكان للحفاظ على محفوظات تلك المحاكم، بغض النظر عن ضمان توافر النسخ الرقمية. وإذا أخذنا في الاعتبارأن هناك مخاوف أمنية ومتطلبات تقنية لضمان الحفاظ المناسب على المحفوظات، يمكن أن تشمل الخيارات وضع أرشيف دائم للمحفوظات في لاهاي وأرشيف في البلد / المنطقة التي أنشئت المحكمة المعنية بخصوص قضية خاصة بها مع وضع صيغة مختلفة تتمثل في التخزين المؤقت في لاهاي. فهل من الممكن ان تشارك معنا وجهة نظركم في هذا الشأن؟

لا تزال مسألة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون قيد النظر من طرف فرقة العمل المعنية بالقضايا المتبقية و التي انشأها مجلس الأمن. وهناك بعض القضايا المعقدة مثل إبقائهم في أرشيف المحاكم المعنية حتى لا يوجد المزيد من الحاجة القضائية لاستخدامهم – وهذا شيء ما زال يحتاج المزيد من السنين في المستقبل. ثم هناك مسألة هامة من حيث حماية حقوق الخصوصية للأشخاص والجناة المزعومين والضحايا التي تظهر أسمائهم في وثائق المحاكم. وهناك قضايا أخرى كثيرة. وفي النهاية أود أن أقترح أن ينشأ أرشيف من قبل الأمم المتحدة و يكون متاحاً رهن تصرف الدول التي هي أكثر تضرراً، أي دول الضحايا.

ستستضيف جنوب أفريقيا نهائيات كأس العالم في عام ٢٠١٠، وذلك مباشرة بعد انتهاء المؤتمر الاستعراضي. وتعمل كرة القدم على تحفيز قطاعات المجتمعات التي هي في الواقع جزر معزولة. فهل تعتقد أن مثل هذه المنافسات الرياضية تعمل على التقريب بين دول العالم ؟

أنا فخور جداً أن جنوب أفريقيا ستستضيف قريباً كأس العالم -- وهذه أول مرة تحظى فيها القارة الأفريقية بتنظيم هذه التظاهرة المهمة. وليس لدي أي شك في أن المنافسات الرياضية تساعد على تقريب أواصر العلاقات في العالم.

٦٣ الدول الأطراف في الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها

مع إيداع صك التصديق من جانب جورجيا في ١٠ مارس ٢٠١٠، بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها ٦٣ دولة.

الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للقانون الدولي

سعادة السيد ويناويزر أمام فريق المؤتمر الاستعراضي المنعقد بالاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للقانون الدولي بواشنطن العاصمة في ٢٧ أذار/مارس ٢٠١٠.

لجنة الميزانية والمالية تختتم دورتها الرابعة عشر

السيد سانتياغو وينس، رئيس لجنة الميزانية والمالية، في إحاطة إعلامية أمام مسؤولي المحكمة بشأن نتائج الدورة الرابعة عشر للجنة.

إلى اليسار: النائب الأول لرئيس المحكمة، السيدة فطوماتا ديارا. إلى اليمين: السفيرة روسيت نيبرينكيندي كتونجي، نائبة رئيس لجنة الميزانية والمالية. وأشار السيد وينس أيضاً إلى أن بعض أعضاء لجنة الميزانية والمالية سيحضرون المؤتمر الاستعراضي بكامبالا.

التعهد الرسمي لقاضيين

نائب رئيس الجمعية، **السفير خورخي لوماناكو**، يشهد التعهد الرسمي **للسيدة كونيكو أوزاكي** في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

السيدة سيلفانا أربيا، مسجلة المحكمة تشهد تعهد **السيدة سيلفيا فرناندس دو غرمندي**.

قضاة المحكمة برفقة نائبي رئيس الجمعية، **السفير خورخي لوماناكو** (في الوسط).

إلى اليسار: نائب مسجل المحكمة، **السيد ديدي بريرا** و **المسجلة، السيدة سيلفانا أربيا**؛

إلى اليمين: **المدعي العام، السيد لويس مورينو أوكامبو** ونائبة المدعي العام، **السيدة فاتو بنسودة**.

القضاة

في جلسة عامة مغلقة عقدت في ٢٠ كانون الثاني /يناير ٢٠١٠ ، قرر قضاة المحكمة الجنائية الدولية بشأن انتدابهم إلى الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية وشعب الاستئناف في المحكمة ، وفقاً للمادة ٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

تكوين قضاة هذه الشعب هو كما يلي:

الشعبة التمهيدية

- **السيد هانس-بيتر كول** (ألمانيا، القائمة باء، النائب الثاني لرئيس المحكمة)
- **السيدة سيلفيا ستاينر** (البرازيل، القائمة ألف)
- **السيدة إكاطرينا ترندافيلوفا** (بلغاريا، القائمة ألف)
- **السيدة سانجي ماسنونو موناغنغ** (بوتسوانا، القائمة باء)
- **السيد كونو ترفوسر** (إيطاليا، القائمة ألف)
- **السيدة سيلفيا فرناندز دوغورماندي** (الأرجنتين، القائمة ألف)

الشعبة الابتدائية

- **السيدة فاتوماتا دمبل ديارا** (مالي، القائمة ألف، النائب الأول لرئيس المحكمة)
- **السيدة إليزابيث أوديو بنيطو** (كوستاريكا، القائمة ألف)
- **السيد روني بلاطمان*** (بوليفيا، القائمة باء)
- **السيد أدريان فولفورد** (المملكة المتحدة، القائمة ألف)
- **السيد برونو كوت** (فرنسا، القائمة ألف)
- **السيدة جويس أليووش** (كينيا، القائمة الف)
- **السيدة كريستين فان دن وينغايرت** (بلجيكا، القائمة ألف)
- **السيدة كونيكو أوزاكي** (اليابان، القائمة باء)

شعبة الاستئناف

- **السيد سانغ- هيون سونغ** (جمهورية كوريا، القائمة ألف، رئيس المحكمة)
- **السيدة أكووا كونهيا** (غانا، القائمة باء)
- **السيد إركي كورولا** (فنلندا، القائمة باء)
- **السيدة أنيطا أوشاكا** (لاتفيا، القائمة باء)
- **السيد دانيال دافيد نتاندا نسريكو** (أوغندا، القائمة ألف)

قضاة القائمة ألف يتمتعون بكفاءة معترف بها في مجال القانون والإجراءات الجنائية ولديهم الخبرة المناسبة واللازمة سواء بصفتهم قضاة أو مدعين عامين أو محامين أو بصفة مماثلة أخرى، في الدعاوى الجنائية، بينما يتمتع قضاة القائمة باء بكفاءة معترف بها في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي كالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وخبرة واسعة في مجال الأهلية القانونية المهنية والتي هي ذات صلة بالعمل القضائي للمحكمة.

*السيد روني بلاطمان (بوليفيا) الذي حين انتخابه في شباط/فبراير ٢٠٠٣ تم اختياره بالقرعة للعمل لمدة ست سنوات، سوف يستمر في منصبه لإتمام محاكمة طوماس لوبانغا دييلو أمام الدائرة الابتدائية الأولى، وفقاً للفقرة ١٠ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

مقابلة مع السيد بيارني هامر، شريك مؤسس في الشركة المعمارية للهندسة شميدت هامر لاسين

حسب رأيك لماذا تم اختيار التصميم الذي قمت به لأماكن العمل الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية؟

أولاً نحن سعداء جداً بأنه تم اختيار شركتنا المعمارية للقيام ببناء مباني المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإن السؤال لماذا تم اختيار التصميم الذي قمنا به، سيكون من الأفضل الإجابة عليه من قبل لجنة التحكيم الدولية لمسابقة التصميم المعماري.

هل يمكن شرح الخصائص الرئيسية للتصميم والرسالة التي ينقلها؟

حاولنا أن نجعل التصميم يدعم ويؤكد على قيم المحكمة الجنائية الدولية، والتي هي فريدة من نوعها. وحاولنا اتباع نهج المادية، مما يعني أن المبنى يتخذ مبدأ الشفافية والإنفتاح وعلى أن يكون معلماً في المناظر الطبيعية المحيطة. وبالتالي فإنه يعتبر بمثابة خلفية للاتصالات، وهو أمر مهم بالنسبة للمحكمة.

كيف يمكن للتصميم التأكيد على أن المحكمة مؤسسة قضائية دائمة، مصممة لتقدم للعدالة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره؟

بالأحرى هذا يصعب تفسيره. فقد حاولنا إعطاء المبنى موقفاً مجرداً. فعلى سبيل المثال، ليست واجهة المبنى تقليدية، على أمل أنها ستكون فريدة من نوعها وتعطي للمحكمة الجنائية الدولية هوية كمؤسسة. في أي مكان في العالم، ينبغي أن تذكر صورة المبنى الناس بالمحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أن ينقلوا إلى العالم وإلى ضحايا الجرائم وأسرهم أن هناك مكاناً واحداً في العالم حيث يوجد الإيمان والعدالة وهما يوجدان في المحكمة الجنائية الدولية.

في التصميم الخاص بكم، تقع المنطقة الخاصة بالعامة في الطابق الأرضي والمنطقة الخاصة بالموظفين في المستوى الأول. ماذا ستكون آلية عمل كل من هاتين المنطقتين؟ لأسباب تتعلق بالأمن، تم فصل الطابق الأرضي عن الطابق الأول. وسيتألف الطابق الأرضي من البهو الرئيسي ومركز للمؤتمرات ومركز صحافة ومطعم للزوار. ووظيفة الطابق الأول هي بمثابة جسر للمشاة يسمح بمرور الموظفين إلى مختلف الإدارات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تجهيزه بأجهزة قاعات الاجتماع. وعموماً، فإن التصميم ينص على هيكل تنظيمي واضح.

كيف تصف التكامل بين التصميم و المناظر الطبيعية حيث أن سمة التصميم الرئيسية هي الكثبان؟

كان في نيتنا تقديم أجزاء من الكثبان إلى المدينة. وإنها منطقة رائعة تقع بين أطراف مدينة لاهاي والكثبان الرملية التي تواجه بحر الشمال. فالمباني الحالية في الموقع تحتل ما يقرب ٦٠ في المائة من المساحة الكلية وسوف يشغل تصميمنا ٤٠ في المائة فقط. ومن خلال ذلك سوف نعيد إلى مدينة لاهاي جزءاً من الموقع. ويمكن وصف المباني بأنها «تطفو فوق الكثبان».

وهناك سمة أخرى مميزة في الموقع وهي الحديقة، والتي سوف يمكن رؤيتها بوضوح من جميع أنحاء المبنى. وعلى مر التاريخ وفي هذه الأيام، تقوم الحدائق بدور هام في جميع الثقافات والأديان. وستكون الحديقة رمزاً موحداً وسوف تحتوي الحديقة نباتات وزهور من جميع الدول الأطراف ١١١.

كيف يلبي التصميم الحاجة إلى المرونة من حيث الحجم و القدرات ؟

كان هناك إهتمام كبير لدى جميع العملاء لضمان مرونة النمو والتوسع في المستقبل. وفيما يتعلق بالمباني الدائمة، هناك أمران أخذا بالإعتبار، أولاً بسبب صغر حجم التصميم سيكون من الممكن في المستقبل بناء مبنى إضافي في الموقع، و ثانياً يمكن زيادة إرتفاع كل برج من أبراج المكاتب الخمسة لبناء طابق إضافي.

كيف استطعت أن تجمع بين «مبدأ المحكمة الواحدة» مع ضرورة الفصل بين الأجهزة؟

في الحقيقة، كانت محاولة تقديم «مبدأ المحكمة الواحدة» بدقة و الفصل بين الأجهزة أحد أبرز التحديات في عملية التصميم. وفيما يتعلق بالفصل بين الأجهزة، فمن المهم بالنسبة لنا استخدام المرافق المشتركة والخدمات مثل الأمن لأقصى درجة. ويتطلب التصميم الحالي المزيد من التطوير في الأشهر القادمة.

كيف شارك موظفو المحكمة الجنائية الدولية في مراحل التصميم و تعديله؟

على حد علمنا، فقد وضعت المذكرة الفنية للمسابقة بالتشاور مع موظفي المحكمة. وفي الأشهر المقبلة سيضطلع فريق المحكمة المستخدم بدور أكثر أهمية. ومن خلال حوار مكثف، سيساهم موظفو المحكمة بنشاط في مرحلة التصميم.

تلقى تصميمك الثناء بسبب إمكانية استخدامه بصورة دائمة وبسبب التدابير الأمنية المتكاملة. فهل يمكن أن تفسر بعض التدابير الرئيسية التي اتخذت في هذا الصدد؟ كان على التصميم أن يحتوي أعلى درجات الأمن. وأدرجنا في التصميم مجموعة من التدابير التي من شأنها تأمين المحكمة، و لكن من دون خلق حاجز مرئي يعمل على فصل المحكمة عن العالم الخارجي و المنطقة المجاورة. و لقد حققنا أعلى مستويات الاستدامة للمبنى من خلال التقليل من إستهلاك الطاقة وذلك من خلال توفير ممر

في جلسة المقابلات

السيد بجاي هامر والسيدة بينتي دامغارد، كبيرا المسؤولين التنفيذيين

أخضر وأسطح مباني خضراء. ونحن لدينا مسؤولية اتجاه العالم ليكون بيئة مستدامة.

لقد تم وضع ميزانية صارمة للمشروع، والدول الأطراف حذرة من إحتمال تجاوز التكلفة. فكيف يمكنك كمهندس معماري المساهمة في إبقاء المشروع في حدود الميزانية ؟ وهل مشاريعك السابقة بقيت في حدود الميزانية؟ ظلت مشاريعنا السابقة في حدود الميزانية. ولكن في بعض الأحيان، يتطلب هذا استكشاف بدائل أخرى أكثر فعالية من حيث التكلفة. وفي النهاية يقع على عاتق المهندس المعماري أن ينفذ رغبات العميل. وفيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة فإننا واثقون من أن الميزانية معقولة ولا نتوقع أي مشاكل.

هل سيعترف محترفو المهنة بهذا التصميم الخاص بإعتباره نموذج من تصاميم شميت هامر لاسين ؟ هل يحمل هذا التصميم توقيعك؟

لقد ألهمت قيم الديمقراطية دوماً الشركة المعمارية للهندسة شميدت هامر آسين. ونأمل ان ينعكس ذلك في تصميم المباني الدائمة. فبدلاً من خلق حاجز بين المحكمة والمناطق المحيطة بها، تنادي الديمقراطية بالانفتاح والشفافية لكي تسمح للغرباء أن يتابعوا ما يجري في هذه المؤسسة.

لدى الشركة المعمارية للهندسة شميدت هام لاسين مكاتب في آرهوس وكوبنهاغن و لندن و أوسلو وشنغهاي، ولكن ليس لدينا مكتب في هولندا. فكيف يمكنك التأكد من مشاركتكم حالياً في الأنشطة اليومية للمشروع و عندما يبدأ البناء الفعلي؟

الدنمارك ليست بعيدة عن لاهاي كما قد يظن البعض! ومع ذلك، ومن أجل ضمان تواجدنا في الموقع ولتيسير الحوار بين المهندسين المعماريين والعميل ومجموعة المستخدمين، ستفتح الشركة المعمارية للهندسة شميدت هامر لاسين مكتباً في لاهاي.

هل يمكنك أن تتذكر مشروع من أبرز المشاريع الخاصة بك حتى الآن؟

هذا السؤال من الصعب جداً الإجابة عليه، وكأنك تطلب من الوالدين من يحبون الأكثر من أبنائهم. فجميع المشاريع مختلفة ؛ والعملاء مختلفون؛ وأغراض المباني مختلفة. ومع ذلك، لكل مشروع بعض العناصر التي تجعله فريداً وذا أهمية كبيرة.

هل يمكنك أن تسمي قطعة معينة من فن العمارة في العالم كان لها أثر كبير عليك؟

أنا شخصياً منجذب نحو الثقافات والبيئات. فعلى سبيل المثال في سويسرا، وضع المباني الخشبية في بيئتهم هو أمر رائع. وبالمثل، في المكسيك هناك ثقافة المايا والأهرام، بكل ثقلهم و مضمونهم، يقدمون مزيجاً من الانطباعات المختلفة.

هل هناك مهندس خاص ألهمك؟

المهندس المعماري النرويجي سفيري فيان.

تصميم شميدت هامرلاسين

يقع في منتصف تصميم شميدت هامر لاسين برج المحكمة ، الذي يعتبر أطول مبنى و سيتم بناء ثلاث قاعات متماثلة فيه، وتقع قاعات المحكمة فوق بعضها البعض بالإضافة إلى منطقة عامة في الطابق الأرضي. وسيحاط برج المحكمة الشفاف بخمسة أبراج ذات أحجام مختلفة وتتألف الأبراج من مساحات للمكاتب وغرف الاجتماعات وكذلك مكاتب لإيواء السلطة القضائية ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وستتمتع جميع مساحات العمل بضوء النهار الطبيعي وبالمناظر الطبيعية. وسيكون جزء من المساحة المتبقية بمثابة حديقة عامة تتألف من النباتات والأشجار من جميع أنحاء العالم تتخللها برك مياه عاكسة.

ومن خلال تصميم مبنى مندمج وله تأثير قليل على البيئة، تشكل الكثبان والسماء جزءاً لا يتجزأ من التكوين المعماري. وتهدف الطبيعة المحيطة نفسها إلى دعم الاحتياجات الأمنية العالية للمحكمة، دون المساس برؤية وتواصل المحكمة مع العالم الخارجي.

مقابلة مع السيد مارتن شتروب (سويسرا) رئيس لجنة الرقابة على المباني الدائمة

لماذا أنشأت الجمعية في عام ٢٠٠٧ لجنة الرقابة الخاصة بأماكن العمل دائمة؟

أنشئت لجنة الرقابة من قبل الجمعية لتوفير الإشراف الاستراتيجي لمشروع المباني الدائمة. وهذا يشمل رصد المشروع لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية، وضمان أن يتم تحديد المخاطر وإدارتها. وبوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية، وفي حدود السلطة المخولة لها، يمكن للجنة اتخاذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية خلال السنة التي هي ضرورية للدفع بالمشروع قدماً.

وبصفتك العضو السويسري في اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، ورئيساً لها منذ بداية عام ٢٠١٠، هل من الممكن أن تخبرنا عن الإنجازات الرئيسية للجنة؟

خلال العامين الماضيين، حققنا عدداً من الإنجازات. فعلى سبيل المثال، كانت اللجنة من بين الأطراف التي قامت بالتحضير وإطلاق مسابقة التصميم المعماري، كما اتخذت اللجنة القرار النهائي في اختيار المهندس المعماري، ووضعت خطة التمويل للمشروع وتعيين مدير المشروع للجمعية. وفي جميع الحالات، أثبتت المساعدة المقدمة من مجلس إدارة المشروع والدعم المقدم من الأمانة العامة للجمعية أنها أمور حيوية.

وهناك إنجاز رئيسي آخر هو روح التعاون القائم في اللجنة. فاعتباراً من الجلسة الأولى للجنة، التي عقدت في يناير ٢٠٠٨، أظهر الأعضاء حماسهم والتزامهم بهذا المشروع من خلال المشاركة بنشاط في المناقشات وبحضور الاجتماعات المتكررة. ويجب أن أذكر هنا أن جزء من هذا الإنجاز يعود إلى قيادة الرؤساء الأولين للجنة، سعادة السيد خورخي لوموناكو (المكسيك) ومعالي السيد لين باركر (المملكة المتحدة). وقد عمل كلاهما عملاً ممتازاً في إنشاء وتعزيز جو عمل ممتع.

ما هي التحديات الرئيسية لهذا المشروع؟

كما هو الحال في أي مشروع من هذا الحجم، فإن التحديات الرئيسية هي إنهاء المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية. وستسهر اللجنة لانجاز ذلك.

تعمل اللجنة معاً بشكل وثيق مع مدير المشروع في الجمعية العامة والمحكمة والدولة المضيفة. كيف تصف هذه العلاقة؟

كل من الثلاثة له دور محدد يقوم به. وباجتماعهم معاً يتكون ما يسمى مشروع المجلس الذي يشكل الهيكل التعاوني والاستشاري للإدارة العامة للمشروع. ويعد التعاون الجيد والاستخدام الأفضل لأوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة أمراً بالغ الأهمية لنجاح المشروع.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أحيطت الجمعية علماً بقرار لجنة الرقابة للطلب من مجلس إدارة المشروع بوضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات، بما في ذلك أحكام وشروط العقد مع الشركة الهندسية المعمارية شميدت هامر لاسين. وجاء الاعلان عن توقيع العقد في ٨أذار/مارس ٢٠١٠. ما هي الخطوات التالية في العملية وماذا سيكون دور لجنة الرقابة؟

مع التوقيع على العقد، دخلنا في مرحلة التصميم للمشروع، الذي يدعو إلى تفاعل وثيق بين المهندس المعماري والمجموعة المستخدمة. وستعود لجنة الرقابة إلى مسؤولياتها العادية، الواردة في القرار ICC-ASP/6/Res.1.

و في الأشهر المقبلة، سوف تركز اللجنة بشكل خاص على قضايا الحكم وإدارة المخاطر ومراقبة الميزانية وكذلك تحديد التكاليف الأخرى المتعلقة بالمشروع ولكن تلك التكاليف التي لا تتصل مباشرة بالبناء. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم اللجنة العمل على اشراك الدول الأطراف التي هي ليست أعضاء في اللجنة في أنشطتها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت الجمعية العامة أيضاً أنه قد تم تأجيل تاريخ البدء في المشروع حتى عام ٢٠١٥. فما هي النتائج المترتبة عن هذا التأخير، وكيف يمكن تخفيف أثره؟

أي تأخير سيكون له عواقب مالية. ولكن بما أن المشروع لا يزال في مرحلة مبكرة، فإن الاحتمال قائم لاستكشاف السبل الكفيلة بالإسراع في المشروع والحيلولة دون مزيد من التأخير. ويتطلب ذلك إدارة نشطة تتنبأ بالعراقيل المحتملة. وكما هو الحال في أي منظمة، فإن تحسين سرعة اتخاذ القرار يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف هذا المشروع في إطار زمني محدد. وستشارك اللجنة بنشاط في وضع استراتيجيات لكل ذلك ورصد فعاليتها.

وتقدر التكاليف الإجمالية لمشروع المباني الدائمة بما يبلغ ١٩٠مليون يورو. كيف يتم تمويل المشروع؟

منحت الدولة المضيفة قرض مع معدل فائدة مواتي وبالإضافة إلى تأجير الأراضي التي يتوقع استخدامها بدون مقابل، فإن لديالدول الأطراف خيارين للمشاركة في تمويل المشروع : الخيار الأول الدفع مرة واحدة، مما يعني الصرف على نحو كامل للحصة المقررة على دفعة واحدة أو على ثلاثة أقساط. وهذا الخيار يقلل من الحاجة إلى سحب أموال من القرض المقدم من الدولة المضيفة. أما الخيار

الثاني فهو استخدام القرض المقدم من الدولة المضيفة والذي يجب تسديده في غضون ٣٠ سنة بعد الانتهاء من المشروع. ويسرني جداً أن أقول إن هناك حتى الآن ١٦ دولة من الدول الأطراف تعهدت بالالتزام بتقديم دفعة لمرة واحدة. وتمثل القيمة الإجمالية لهذه الدفعات المدفوعة بصورة كاملة بدفعة واحدة قرابة ٣٠ مليون يورو، وهو ما يقرب من ١٦ في المائة من إجمالي تكاليف التشييد.

هل تتوقع أن الأزمة المالية العالمية سيكون لها تأثير على المشروع؟

إن مشروع المباني الدائمة وتمويلها هو مشروع طويل الأجل، وينبغي أن لا يتأثر بالأزمة. وفي الحقيقة، فإن اختيار عدد من الدول الأطراف من جميع أنحاء العالم الدفع مرة واحدة يشير إلى أن المشروع لم يتأثر بالأزمة العالمية.

سمعنا أن الآخرين يعتبرونك خبيراً بارعاً في الأمور المالية؟

لسبب غريباً أن ينظر لي كخبير «مالي» للجنة، على الرغم من أن تكويني العلمي في مجال القانون فقط، وأنا على يقين أن أعضاء آخرين لديهم معرفة أكثر بكثير مني بهذا الموضوع. وفي أحد الأيام ذكر في اللجنة أنني ممثل سويسرا التي تشتهر بنظامها المصرفي الأمر الذي ساهم في اعتباري خبيراً مالياً!

الجوانب الشخصية المفضلة

الهوايات:
رياضات مختلفة (تُمارس في جبال الألب السويسرية إن أمكن) والطهي والسفر.

ملعب التنس المفضل:
كلاي

أطول مباراة تنس لُعبت على الإطلاق:
أتذكر المباراة الأقصر بشكل أفضل...

طراز الدراجة وعدد الكيلومترات المقطوعة كل أسبوع:
حوالي ١٠٠ كيلومتر لكل أسبوع. دراجة المدينة: يونيون؛ ودراجة السباق: مونديا؛ ودراجة الجبل: أرو.

الوجبة المفضلة:
سيبيش وأبفلشترودل

الكتب التي تُقرأ حالياً:
قياس العالم (Measuring the world) للكاتب دانيل كيلمان.

الجهاز المفضل:
آي فون

مواقع الإنترنت الأكثر زيارة:
الموقع الهولندي، www.weer.nl

طريقة الاسترخاء:
بالبقاء على الشاطئ ومشاهدة غروب الشمس

وقائع وأرقام

المساحة
٤٦٠٠٠ متر مربع

عدد المباني
٦

عدد قاعات المحكمة
٣

عدد محطات العمل
١٢٠٠

ميزانية التشييد الإجمالية
١٩٠ مليون يورو (بمستوى أسعار عام ٢٠١٤)

الشركتان الهندسيتان
شركة Royal Hoskoning
شركة Esbensen Consulting Engineers

التصميم والفن الداخليان
شركة Bosch & Fjord بالتعاون مع شركة Schmidt Hammer Lassen Architects

برنامج العمل المؤقت للمؤتمر الاستعراضي

خاضعة للتعديل

٣١آيار/مايو (الإثنين)

١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
جلسة العامة
افتتاح المؤتمر
دقيقة صمت للصلاة والتأمل
اعتماد النظام الداخلي
اعتماد جدول الأعمال
تعيين لجنة وثائق التفويض
تعيين لجنة الصياغة
تنظيم الأعمال

دول عليها متأخرات
مناقشة عامة

١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
جلسة العامة
مناقشة عامة

١حزيران/يونيه (الثلاثاء)

١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
مناقشة عامة

١٥:٠٠ – ١٧:٠٠
مناقشة عامة

١٧:٠٠ – ١٨:٠٠
فريق عمل: جريمة العدوان

٢حزيران/يونيه (الأربعاء)

- ١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
- **جلسة العامة**
- **تقييم**
- **.أثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة**
- ١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
- **جلسة العامة**
- **تقييم**
- **.السلام والعدالة**

٣حزيران/يونيه (الخميس)

- ١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
- **جلسة عامة**
- **تقييم**
- **.التكامل**
- ١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
- **جلسة العامة**
- **تقييم**
- **.التعاون**

٤حزيران/يونيه (الجمعة)

١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
فريق عمل: جريمة العدوان

١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
فريق عمل: مقترح بشأن المادة ٨

٧ حزيران/يونيه (الإثنين)

١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
فريق عمل: جريمة عدوان

١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
فريق عمل: جريمة العدوان

٨حزيران/يونيه (الثلاثاء)

١٠:٠٠ – ١١:٠٠
جلسة العامة
١١:٠٠ – ١٣:٠٠
فريق عمل: جريمة العدوان
١٥:٠٠ – ١٦:٣٠
تعزيز تنفيذ الأحكام
١٦:٣٠ – ١٨:٠٠
مفرد لغرض خاص

٩حزيران/يونيه (الأربعاء)

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠
جلسة عامة
١٠:٣٠ – ١٣:٠٠
فريق عمل: المادة ١٢٤
١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
لجنة الصياغة

١٠ حزيران/يونيه (الخميس)

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠
لجنة وثائق التفويض
١٠:٣٠ – ١٣:٠٠
مفرد لغرض خاص
١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
مفرد لغرض خاص

١١ حزيران/يونيه (الجمعة)

- ١٠:٠٠ – ١٣:٠٠
- **مفرد لغرض خاص**
- ١٥:٠٠ – ١٨:٠٠
- **جلسة عامة**
- **.تقرير لجنة وثائق التفويض**
- **.مسائل أخرى**
- **.النظر في تقارير أفرقة العمل**
- **.تقرير شفوي للمقرر**
- **.اعتماد تقرير المؤتمر**
- **.اختتام أعمال المؤتمر**

الجدول الزمني لجمعية الدول الأطراف

٢٠١٠
جمعية الدول الأطراف
الدورة التاسعة
نيويورك
٦ – ١٠ كانون الأول/دسمبر
لجنة الميزانية والمالية
الدورة الخامسة عشر

لاهاي – ٢٣ – ٣١ آب/أغسطس

اجتماع المائدة المستديرة للخبراء القانونيين بشأن المؤتمر الاستعراضي المقبل

ألقى القاضي السيد كونيكو أوزاكي محاضرة بكوالا لامبور ٢٦أذار/مارس ٢٠١٠ بعنوان " تعميم نظام العدالة الجنائية الدولية: دور المحكمة الجنائية الدولية" بالاجتماع الذي عقدته المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

المغادرات

التحقت السيدة فاطمة واهب، عضوة موظفي الأمانة منذ ٢٠٠٧ بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للأمانة العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

شارة الناشر

أمانة جمعية الدول الأطراف،
المحكمة الجنائية الدولية
P. O. Box **19519, 2500** CM. The Hague, The Netherlands

العنوان البريدي : asp@icc-cpi.int
الموقع الشبكي : www.icc-cpi.int/Menus/ASP

حقوق الطبع محفوظة للمحكمة الجنائية الدولية – جميع الحقوق محفوظة

هذه الرسالة ليست وثيقة رسمية. بل القصد من ورائها هو الإعلام الجماهيري لا غير.